القسم الأول

الدراسة

الباب الأول

السيوطي (حياته - علمه)

٨٤٩ - ٩١١هـ

اسمه ونسبه [1]:

هو « أبو الفضل ، جلال الدين ، عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الخُضَيْرِيّ ، الأسيوطي الشافعيّ » .

ولد بعد المغرب ليلة الأحد مستهل رجب سنة ٨٤٩هـ.

ونسبته إلى « أَسْيُوط » ، وهي اسم لمدينة غربي النيل ، من نواحي صعيد مصر ، ويقال : « سيوط » بغير همزة .

وكان أحدُ أجداده قد بَنَى بها مدرسة وأوقف عليها أوقافًا ، وبها ولد « الكمال » أبو « جلال الدين » ، فنسب إليها .

وله فيها رسالة تسمى : « المضبوط في أخبار أسيوط » [2] .

وأما نسبته « الخضيري » فإلى محلة بـ « بغداد » في الجانب الشرقيّ ، وكأنها المحلّة التي يسمونها الآن « الخضيرية » مجاورة مشهد الإمام « أبي حنيفة » وتعرف

---

(١) له ترجمة في « الضوء اللامع » (٤ : ٦٥-٧٠) و « حسن المحاضرة » (١ : ٣٣٥-٣٤٤) و « الكواكب السائرة » (١ : ٢٢٦-٢٣١) و « شذرات الذهب » (٨ : ٥١- ٥٥) و « البدر الطالع » (١ : ٣٢٨- ٣٣٥) و « معجم المطبوعات العربية » (١ : ١٠٧٣-١٠٨٥) و « الأعلام » (٣ : ٣٠١- ٣٠٢) و « معجم المؤلفين » (٥ : ١٢٨) ومقدمة عبد الوهاب عبد اللطيف لكتاب « تدريب الراوي » .

(٢) منه نسخة مخطوطة في برلين ٥٧/٩٨٤٥.

بـ « سوق خضير » ، ولعلَّ أحدَ أجدادِه كان منها ، كما ذَكَرَ السيوطي في « حسن المحاضرة » .

وأجدادُ السيوطيِّ أهلُ علمٍ ورئاسة ووجاهة ، وأبوه من فقهاء الشافعية توفي سنة ٨٥٥ هـ وكان ابنه « الجلال » ابنَ خمس سنوات وسبعة أشهر ، وكان قد وصل في حفظ « القرآن الكريم » إلى سورة التحريم .

نشأ « الجلال » يتيمًا ، وكان « الكمال بن الهمام الحنفي » (ت ٨٦١هـ) – رحمه الله – (صاحب فتح القدير) أحدَ الأوصياء عليه [١] .

دراسته وشيوخه :

ظهرت على السيوطيِّ في صغره مخايلُ الفطنة ، وموهبةُ الذكاء ، فحفظَ القرآنَ الكريم وهو ابنُ ثماني سنوات ، ثم حفظ العمدة ، والمنهاج الفقهي ، والمنهاج الأصولي ، وألفية ابن مالك .

وابتدأ اشتغالُه بالعلم سنة ٨٦٤هـ ، فقرأ وسمع ولازم الشيوخ في أكثر الفنون.

فأخذ الفقه عن شيخه : « سراج الدين البُلْقينيّ » ولازمه حتى مات فلازم ولدَه « علم الدين » (ت ٨٦٨هـ) ، فسمع منه « الحاوي الصغير » ومن « المنهاج » ومن « التنبيه » و « شرح المنهاج » و « الروضة » .

وأخذ الفرائضَ عن « شهاب الدين ، أحمد بن علي الشارِمْسَاحي » [٢] .

---

(١) كما في « بغية الوعاة » (١ : ١٦٧) .

(٢) منسوب إلى « شارِ مْساح » ، قرية من « دمياط » . « الضوء اللامع » (٢ : ١٦) .

ولازم « شرف الدين ، يحيى بن محمد المناوي » (ت ٨٧١هـ) وهو جَدُّ « عبد الرؤوف المناوي » صاحب « فيض القدير » ، وقرأ عليه : « شرح البهجة » ، ومن « تفسير البيضاوي » .

ولازم في العربية و الحديث الشريف : « تقي الدين ، أبا العباس ، أحمد بن كمال الدين ، الشُّمُنِّي الحنفي » (ت ٨٧٢هـ) أربعَ سنوات .

ثم لازم « محيي الدين محمد بن سليمان الكافِيَجي، الرومي الحنفي » (ت ٨٧٩هـ) أربعَ عشرةَ سنة ، فأخذ عنه التفسير والأصول و العربية و المعاني .

وحضر على « سيف الدين الحنفي ، محمد بن محمد بن عمر بن قُطْلُوبُغَا ، البكتمري » (ت ٨٨٠هـ) دروسًا من « الكشاف » و « التوضيح » و « تلخيص المفتاح » و « شرح العضد » .

وأخذ عن « جلال الدين ، محمد بن أحمد المحلي » (ت ٨٦٤هـ) .

وعن « العزّ الكنانيّ ، أحمد بن إبراهيم الحنبلي » (ت ٨٧٦هـ) ، ولما عَرَضَ عليه مَحَافِيظَه كنّاه بـ « أبي الفضل » . وعن « الزين العقبي » (ت ٨٥٢هـ) . وعن « البرهان ، إبراهيم بن عمر البقاعي، الشافعي» - ٨٨٥هـ .

وقرأ « صحيح مسلم » و « الشفا » و « ألفية ابن مالك » و « التسهيل » و « التوضيح » و « مغني الخبازي » في أصول الحنفية على « الشمس السيرامي ».

وعلى « الشمس المرزباني » : « الكافيةَ » وشرحَها للمصنف ، ولـ « الجاربردي » و « ألفية العراقي » في « المصطلح » .

قرأ على « محيي الدين ، عبد القادر بن أبي القاسم ، المالكي النحوي »

(ت ٨٨٠هـ) « جزء الأمالي » لـ « ابن عفتان » [١] .

ورَحَلَ طلبًا للعلم إلى الشام والحجاز واليمن والهند والمغرب وبلاد التكرور (منطقة تشاد) .

أما مشايخُه في الرواية سماعًا وإجازةً فكثيرون ، وعِدَّتهم نحو مئة وخمسين.

ولم يُكثر من سماع الرواية لاشتغاله بما هو أهمّ ، وهو قراءة الدراية . وللسيوطي تاريخ كبير في شيوخه سماه : « حاطب ليل وجارف سيل» [٢] .

تلاميذه :

تتلمذ على يد السيوطيِّ كثير من العلماء ، كان لهم أثرٌ بالغ في إثراء المكتبة الإسلامية والعربية ، فقد ألَّفوا مصنفاتٍ نافعةً في جميع الفنون ، وكانت كثرةُ تلاميذ السيوطيّ من أهم العوامل التي ساعدتْ على حفظ تراثه، ونقله إلينا . ومن أبرز هؤلاء :

١ - « شمس الدين محمد الداودي المصري الشافعي» (ت ٩٤٥هـ) [٣].

٢ - « شمس الدين أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد » الشهير بـ « ابن طولون الدمشقي الصالحي الحنفي » (ت ٩٥٣هـ) [٤] .

٣ - « شمس الدين محمد بن يوسف بن علي يوسف الشامي » (ت ٩٤٢هـ) [٥] .

---

(١) « بغية الوعاة » (٢ : ١٠٤) .

(٢) « حسن المحاضرة » (١ : ٣٤٤) .

(٣) « شذرات الذهب » (٨ : ٢٦٤) .

(٤) « شذرات الذهب » (٨ : ٢٩٨) .

(٥) « شذرات الذهب » (٨ : ٢٣٠) .

٤ - « شمس الدين محمد بن محمد بن أحمد » الشهير بـ « ابن العجيمي المقدسي الشافعي » (ت ٩٣٨هـ) . وغيرهم .

علمه :

تلقَّى العلومَ على شيوخٍ أجلاء ، وقرأ كلَّ ما وقع له من الكتب ، فغدا مؤرِّخًا ، ومحدِّثًا ، وفقيهًا ، ونحويًّا ، ولغويًّا ، ومفسّرًا ، ومشاركًا في علوم البلاغة والبيان ، وصنّف في كل علم ، وتحدَّث في كل فنٍّ ، ودَرَّسَ وأفتَى ، وساجَلَ وناظَرَ ، وخاصم وخُوصم ، ودَوَّى ذِكْرُه في الآفاق ، وشهد له الفضلاء بالفضل والعلم .

ولم تكن دراستُه على الطريقة الفلسفية ، بل كانت على طريقة العرب والبلغاء .

يقول السيوطي – رحمه الله - : وأما القراءات فلم آخذها عن شيخ ، وأما علم الحساب فهو أعسر شيء عليّ وأبعده عن ذهني ، وإذا نظرت في مسألة تتعلق به فكأنما أحاول جبلاً أحمله ... وقد كنت في مبادئ الطلب قرأت شيئاً من علم المنطق ، ثم ألقى الله كراهته في قلبي. وسمعت أن ابن الصلاح أفتى بتحريمه [1] فتركته لذلك،

---

(١) قال « الأخضري » في « السُّلَّم » :

والخُلْف في جواز الاشتغال ... بـه على ثلاثـةِ أقـوالِ

فابنُ الصلاح والنواوي حرَّما ... وقال قومٌ ينبغي أن يُعْلما

والقولةُ المشهورةُ الصَّحيحة ... جوازُه لكامِلِ القَريحة

ممارِسِ السُّنَّة والكتابِ ... ليَهْتَدِي به إلى الصواب

هذا الخلاف بالنسبة للمنطق المشوب بكلام الفلاسفة . أما الخالص منها فلا خلاف في جواز الاشتغال به ، بل لا يبعد أن يكون الاشتغال به فرض كفاية ؛ لتوقف معرفة دفع الشُّبَه عليه . « إيضاح المبهم من معاني السلم » (٣٢) .

فعوّضني الله – تعالى – عنه علم الحديث الذي هو أشرف العلوم [1].

وقد انتفع السيوطيُّ بمكتبة المدرسة المحمودية ، وكان مقرُّها بقصبة رضوان ، مكان الجامع المعروف الآن بجامع الكردي في أول الخيمية من جهة باب زويلة .

قال « المقريزي » : وبهذه الخزانة كُتُبُ الإسلامِ من كل فنٍّ [2] .

وهذه المدرسة من أحسن مدارس مصر ، وتنسب إلى « محمود بن علي الأستادار » الذي أنشأها سنة ٧٩٧هـ .

قال عنها الحافظ ابن حجر في « إنباء الغمر » : إنَّ الكتب التي بها – وهي كثيرة جدًّا – من أنفس الكتب الموجودة الآن بالقاهرة ، وهي من جَمْعِ « البرهان بن جماعة » في طول عمره ، فاشتراها « محمود الأستادار » من تَرِكَته بعد موته ووَقَفَها ، وشَرَطَ ألَّا يُخْرَجَ منها شيءٌ من مدرسته .

وكانت هذه الخزانةُ في أمانة الحافظ ابن حجر ، وكان بها نحوٌ من أربعة آلاف مجلد ، وعَمِلَ لها ابن حجر فِهْرِسَتًا .

وللسيوطيِّ فيها رسالة تسمى « بذل المجهود في خزانة محمود » نشرها الأستاذ فؤاد السيد في مجلة معهد المخطوطات العربية المجلد الرابع ج ١ مايو ١٩٥٨م .

وكثيرًا ما كان « العَلَمُ البُلْقِينيّ » و « الشرف المناوي » يستعيران منها إعارةً خارجية بمنزِلَيْهما .

كان للسيوطي شعرٌ ونظمٌ لكثير من العلوم ، وأكثرُ شعره في الدرجة المتوسطة.

---

(١) « حسن المحاضرة » (١ : ٣٣٨) .

(٢) مقدمة المحقق لـ « تدريب الراوي » (١٣) .

سلوكه وأخلاقه:

ظلَّ طوال عمره مشتغلًا بالتدريس والفُتْيَا، متفرغًا للعلم والتأليف، ورزق القبول عند علماءِ الأمصار.

وذَكَرَ في «المقامة المزهرية» المسماة بـ«النُّجح إلى الصُّلح» أنه تصدى للإفتاء سبعَ عشرةَ سنة، وظلَّ في التدريس والإفتاء إلى أن بلغ من العمر أربعين سنة. وبعد ذلك اعتذر عن القيام بهما، واعتزل الناس في منزله في «روضة المقياس» على النيل، منزويًا عن أصحابه، كأنه لا يعرف أحدًا منهم، إلى أن مات متجرِّدًا للعبادة والتصنيف.

وألَّفَ في ذلك كتابه: «التنفيس في الاعتذار عن الفُتْيَا والتدريس» وذكر في مقامته «الاستنصار بالواحد القهَّار» أنه قاسَى كثيرًا من جراء الفتوَى حتى ناله بسبب ذلك ما يصلح أن يكون عذرًا له، وأنه لا يفتي أبدًا. وذكر ذلك في «تنوير الحوالك» في شرح الموطأ. ووقَفَ كُتُبَه على أهل العلم.

وكان عفيفًا كريمًا صالحًا تقيًّا رشيدًا، وكان الأمراء والأغنياء يأتون إلى زيارته، ويعرِضون عليه الأموال النفيسة فيردُّها، وأهدَى إليه «الغوري» خَصِيًّا[1] وألفَ دينار، فردَّ الألف، وأعْتَقَ الخصِيَّ، وجعله خادمًا في الحجرة النبوية.

وقال لرسول السلطان: لا تَعُدْ تأتينا بهديةٍ قطُّ، فإنّ الله – تعالى – أغنانا عن مثل ذلك.

وكان لا يتردّد إلى السلطان، ولا إلى غيره، وطَلَبَه مرارًا فلم يحضُر إليه. وقيل له: إنّ بعض الصالحين كان يتردّد إلى الملوك والأمراء في حوائج الناس. فقال: اتِّباع السلف في عدم تردّدهم أسلمُ لدين المسلم.

---

(١) خَصِيّ: على زنة (فعيل) بمعنى مفعول، مثل جريح وقتيل. «المصباح المنير» (خصي ١٧١).

وألف كتابًا سمّاه : « ما رواه الأساطين في عدم التردّد إلى السلاطين ».

مؤلّفاته :

بعد أن أمضَى السيوطيُّ مدة في تلقي العلوم وفنونه تصدَّر سنة ست وسبعين وثماني مئة للتدريس والفُتْيَا ، فكشف عن نقاب المبهمات برأي ثاقب ، ويقين صائب .

وهو - رحمه الله - صاحبُ المؤلَّفات الحافلة الجامعة النافعة المتقنة ، التي تزيد على تسع مئة مصنَّف ، منها الكتاب الكبير ، ومنها الرسالةُ الصغيرة .

وقد جمع الأستاذان : أحمد الخازندار ، ومحمد إبراهيم الشيباني مصنفاتِه في كتاب باسم : « دليل مخطوطات السيوطي ، وأماكن وجودها » ، لذا فلا داعي لذكرها هنا .

شرع في التصنيف سنة ٨٦٦هـ ، فألَّفَ أوَّلَ ما ألَّفَ شَرْحَ الاستعاذة والبسملة ، وسماه « رياض الطالبين » [1] قَرَّظَه له شيخُه « علم الدين البُلقيني » .

ثم كتب في فنون التفسير والحديث والقراءات والجدل والمصطلح والفقه والنحو والأصول والبيان والتاريخ والأدب وغير ذلك من نفائس العلوم ، فلا تجد فَنًّا من الفنون إلَّا وقد ضرب فيه بسهمٍ ، ولا ناحية من نواحي العلوم إلَّا أورَى بزند ، وأبان عن وضحٍ كالصُّبح .

ومؤلفاته التي بين أيدينا شاهدةٌ بعلوّ قدره ، وسموّ منزلته ، واتساع معرفته ، وجليل علمه ، وحسن تفكيره ، وشيِّق بحوثه ، فهي كالفُلك المشحون والفؤاد الملآن ، وكان في سعة اطِّلاعه بحيث أصبح مضربَ المثل .

---

(١) منه نسخ مخطوطة في برلين ٢٢٥٨ ، وفي دار الكتب المصرية ٤٧٤ بمجاميع. انظر « دليل مخطوطات السيوطي » (٣٨) .

وتصانيفه في كلِّ الفنون مقبولةٌ ، قد سارتْ في الأقطار مسيرَ النهار . ولو لم يكن له من الكرامات إلَّا كثرة المؤلَّفات ، مع تحريرها وتدقيقها لكفاه ذلك كرامةً .

وطريقته في التأليف فريدةٌ في بابها ، فهو يقدِّم في أول الكتاب منهجَه الذي يسير عليه ، منيرًا الطريقَ للقارئ. ثم يعرض الآراء التي قيلت في المسألة الواحدة .

ومنهجُه في التعليل إبرازُ الأقوال التي جاءت في المسألة ، والردودُ التي وردتْ باسم صاحبها في كتابه .

أهم مؤلفات السيوطي النحويّة والصرفيّة وما يتعلق بها [1] :

١ - الأخبار المروية في سبب وضع العربية .

٢ - الأشباه والنظائر في النحو .

٣ - إعراب حديث : «ولا يُعِزُّ مَنْ عاديت » . وهو المعروف بدعاء القنوت.

٤ - الاقتراح في أصول النحو وجدله .

٥ - الإلماع في الإتباع . كـ « حَسَنَ بَسَن » في اللغة .

٦ - ألوية النصر في خِصِّيصَى بالقصر .

٧ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة .

٨ - البهجة المرضية في شرح الألفية .

٩ - تحفة الحبيب بنحاة مغني اللبيب .

١٠ - تحفة ذوي الأدب في مشكل الأسماء والنَّسَب .

١١ - التحفة السنيَّة في قواعد العربية .

١٢ - تحفة الغريب على مغني اللبيب .

---

(١) اقتصرت على ذكر مؤلفات السيوطي النحوية والصرفية وما أشبه ذلك ، ولمعرفة أماكن وجودها انظر في « دليل مخطوطات السيوطيّ » .

١٣ - تحفة النُّجَبَا في قولهم : « هذا بسرًا أطيب منه رطبًا » .

١٤ - الترصيف حاشية على شرح التصريف .

١٥ - توجيه العزم إلى اختصاص الاسم بالجر، والفعل بالجزم .

١٦ - الجواب الأشد في تنكير « الأحد » وتعريف « الصمد » .

١٧ - الجواب الجزم عن الحديث « التكبيرُ جزم » .

١٨ - در التاج في إعراب مشكل المنهاج .

١٩ - رسالة على إعراب البيضاوي قوله تعالى : « يخرجهم من الظلماتِ إلى النور » .

٢٠ - سدرة العَرْف في إثبات المعنى للحَرْف .

٢١ - السلسلة الموشحة في العلوم العربية .

٢٢ - السيف الصقيل في حواشي ابن عقيل .

٢٣ - شرح تصريف العِزِّي .

٢٤ - شرح شواهد المغني .

٢٥ - شرح ضروريّ التصريف لجمال الدين بن مالك .

٢٦ - شرح قصيدة الكافية (كافية ابن مالك) .

٢٧ - شرح لمعة الإشراق في الاشتقاق .

٢٨ - شرح ملحة الإعراب .

٢٩ - الشمعة المضيَّة في علم العربيَّة .

٣٠ - الشهد في النحو (قصيدة في سبعين بيتًا) .

٣١ - شوارد الفوائد في الضوابط والقواعد .

٣٢ - الطراز اللازَوَرْدِيّ في حواشي الجاربرديّ .

٣٣ - عقود الزَّبَرْجَد على مسند الإمام أحمد .

٣٤ - غلطات العوام .
٣٥ - الفتاوَى النحوية .
٣٦ - الفتح القريب على مغني اللبيب .
٣٧ - فجر النَّمْد في إعراب أكمل الحَمْد .
٣٨ - فجر الدياجي في الأحاجِيّ .
٣٩ - الفريدة (ألفية في النحو والتصريف والخط) .
٤٠ - قطر النَّدى في ورود الهمزة للِّندا .
٤١ - كحل العيون النُّجْل عن مسألة الكُحْل .
٤٢ - كنه المراد في شرح بانت سعاد .
٤٣ - لمعة الأراق في الاشتقاق .
٤٤ - مختصر ملحة الإعراب .
٤٥ - المزهر في علوم اللغة وأنواعها .
٤٦ - مسألة: ضربي زيدًا قائمًا .
٤٧ - المشنِّف على ابن المصنِّف .
٤٨ - المصاعد العلية في القواعد النَّحْوِيّة .
٤٩ - المطالع السعيدة في شرح الفريدة .
٥٠ - نثر الزهور على شرح الشذور .
٥١ - النكت على الألفية والكافية والشافية ، ونزهة الطرف ، وشذور الذهب.
٥٢ - نكت على شرح شواهد المغني .
٥٣ - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع .
٥٤ - الوفية في مختصر الألفية (أي ألفية ابن مالك) .
٥٥ - اليواقيت في الحروف .
٥٦ - الإذن في توجيه قولهم : لاها الله إذًا .

وفاته:

كانت وفاته سحرَ ليلة الجمعة ، تاسع عشر من شهر جمادَى الأُولى من سنة إحدى عشرة وتسع مئة ، في منزله .

وقد استكمل من العمر إحدى وستين سنة ، وعشرة أشهر ، وثمانية عشرَ يومًا.

دُفن في حوش قُوصون خارج باب القرافة عند ما يسميه العامة الآن « بوابة السيدة عائشة » وهي بنت « جعفر الصادق » رضي الله عنه .

والمحقِّقون على أنه لم يُعْقِبْ ، فالمنسوبون إليه في « أسيوط » ليسوا من ذُرِّيَته .

رحلَ - رحمه الله - عن حياةٍ زاخرة بالمَكْرُماتِ والمؤلَّفات . فرحمةُ الله عليك يا إمام الدنيا ، فلقد وضعتَ لَبِنَاتٍ في صرح الفكرِ الإسلامي واللغةِ العربيةِ ، تَعْجِزُ الأجيالُ عن قراءتها فضلًا عن الإتيان بمثلها .

الباب الثاني

منهج السيوطي في كتابه « الاقتراح »

كتاب «الاقتراح»

جاء السيوطي - رحمه الله - فألَّف كتابَه : « الاقتراح في أصول النحو وجدله » فقال في خطبته : « لم تسمح قريحة بمثاله ، ولم يَنْسِج ناسجٌ على منواله ، في علمٍ لم أُسبق إلى ترتيبه ، ولم أُتَقَدَّم إلى تهذيبه ، وهو « أصول النحو » الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه ، وإن وقع في متفرقات بعض المؤلِّفين ، وتشتَّت في أثناء كُتُب المصنِّفين ، فجَمْعُه وترتيبُه صُنْعٌ مخترعٌ ، وتأصيلُه وتبويبه وضعٌ مبتدعٌ ... » .

ثم قال : « واعلم أني قد اسْتَمَدْيتُ في هذا الكتاب كثيرًا من كتاب الخصائص لابن جني فإنه وضعَه في هذا المعنَى ، وسماه : أصول النحو ، لكنَّ أكثرَه خارجٌ عن هذا المعنَى ، وليس مرتَّبًا ، وفيه الغَثُّ والسمين والاستطرادات ، فلَخَّصْتُ منه جميع ما يتعلق بهذا المعنَى ، بأوجز عبارة وأرشقها وأوضحها ، مَعْزُوًّا إليه ، وضممتُ إليه نفائسَ أُخَرَ ظفرتُ بها في متفرقات كُتُبِ اللغة والعربية والأدب وأصولِ الفقه ، وبدائعَ استخرجْتُها بفِكْري » .

ورتبته على نحو أصول الفقه ، في الأبواب والفصول والتراجم . وقد استدرك السيوطيُّ على ذلك بقوله : « ثم بعد تمامه رأيت الكمالَ ابن الأنباري قال في كتابه : « نزهة الألباء في طبقات الأدباء » : علوم الأدب ثمانية : اللغة ، والنحو ، والتصريف ، والعروض ، والقوافي ، وصنعة الشعر ، وأخبار العرب وأنسابهم » .

ثم قال: « وألحقنا بالعلوم الثمانية عِلْمَيْن وضعناهما : علمَ الجدل في النحو ، وعلمَ أصول النحو ، فيُعْرَفُ به القياسُ وتركيبُه وأقسامُه من قياس العلَّة ، وقياس الشَّبَهِ ، وقياس الطَّرْد . إلى غير ذلك على حدِّ أصولِ الفقه ، فإنّ بينهما من المناسبة ما لا خفاءَ به .

فَتَطَلَّبْتُ هذين الكتابَيْن حتى وقفت عليهما ، فإذا هما لطيفان جدًّا ، وإذا في كتابي هذا من القواعد المهمَّة والفوائد ما لم يَسْبِق [أي : الأنباريُّ] إليه، ولم يُعَرِّجْ في واحدٍ منهما عليه . فأما الذي في « أصول النحو » فإنه في كراستين صغيرتين ، سماه « لمع الأدلة » ورتَّبه على ثلاثين فصلًا .

وأما الذي في « جدل النحو » فإنه في كراسة لطيفةٍ سماه « الإعراب في جدل الإعراب » ، ورتبه على اثني عشرَ فصلًا ... » .

ثم قال : « وقد أخذت من الكتاب الأول اللبابَ ، وأدخلتُه معزوًّا إليه في خلل هذا الكتابِ ، وضممتُ خلاصة الثاني في مباحث العلَّة .

وضممت إليه من كتابه « الإنصاف في مباحث الخلاف » جملةً ، ولم أنقُل من كتبه حرفًا إلا مقرونًا بالعَزْوِ إليه ليعرف مقام كتابي من كتابه » .

قال الأستاذ سعيد الأفغاني : « وما بأس في أن يؤلف السيوطي في هذا الموضوع أيضًا ، ولكن دعوى الأولية هو الغريب .. ».

ثم قال : « وسوف يدهش القارئ إذا علم أن أكثر فصول « لمع الأدلة » في الأصول مدرجٌ ببعض اختصار يسير في كتاب السيوطي « الاقتراح » البالغ مئة صفحة ، وأنه نقل فيه كثيرًا عن كتب « ابن الأنباري » الثلاثة : « الإنصاف »

و « الإغراب »[1] و « لمع الأدلة » ، بل نقل عن « ابن الأنباري» أيضًا في كتابه الآخر « المزهر » ، فمن الغريب جدًّا أن يُدْرِجَ الكتابين في كتابه، ثم يبقي أولَ المقدمة التي كان فيها دعوى الأولية على حالها بعد أن أقرَّ السيوطي بأنه في كتابه عيال على ابن الأنباري »[2] .

أقول : الذي أفهمه من نصوص السيوطي المتقدمة أنه صنف كتابه « الاقتراح » معتمدًا على مصنفات العلماء ، ولم يكن رَأَى كتابَي « الأنباري » ، وحينما عثر عليهما أخذ من الكتاب الأول « الإعراب » اللبابَ ، وضمَّ خلاصة الثاني وهو « لمع الأدلة ». وبذلك أصبح كتابه متكاملًا .

وأنا أؤيد دعوى السيوطيّ الأوليَّةَ المقيَّدةَ في أنه أوَّلُ مَنْ نظم أصول النحو في عِقْدٍ علمي : في اكتمالِ صورةِ المنهج ، ولَمِّ شتيت مباحثه وفصوله في كتابٍ ، كبناء كامل يحتوي على جميع متطلبات الحياة .

ولا يعني السيوطيُّ الأوليَّةَ المطلقةَ ، فقد وُجدت شذورٌ من أصول النحو متفرقةٌ في الكتب قبله كما صرَّح هو .

ومَثَلُ كتابَيِ « الأنباريِّ » بالنسبة لـ « الاقتراح » كمَثَل مَنْ يريد أن يعلم صنعة النساجة فيعرض بعضَ أجزاء آلة النسيج محلولة مبعثرةَ الأجزاء . ولا تخفى ضؤولة تلك الفائدة .

---

(١) هكذا قال الأستاذ الأفغاني ، وصوابها « الإعراب » بالعين ، لا بالغين ، كما حققته .

(٢) مقدمة رسالَتَي: « أبي البركات الأنباري » : « الإعراب في جدل الإعراب » و « لمع الأدلة » (٢١- ٢٢) .

فكتابُ « الاقتراح » على ضآلة حجمه أوْفَى ما صُنِّفَ في هذا الفن وزبدةٌ لجميع الكتب التي تقدّمَتْه في هذا الفن، وعالجتْ فنونَه على نمط أصول الفقه.

فقد جمع السيوطيُّ النصوص المتعلقة بأصول النحو من متفرقات الكتب النحوية ، وجعلها في كتاب ، وسماه : « الاقتراح في أصول النحو وجدله » .

مصادر «الاقتراح »:

بذل السيوطي جهدًا كبيرًا في ترتيب ما نقله ووضعه في محله وهذا يدل على سعة اطّلاعه ، وإحاطته الشاملة ، إلى ما يتميز به من الأمانة في النقل وذكر المصدر الذي نقل عنه .

وقد استقى السيوطيُّ مادة كتابه من كتب النحويين، فقد عكف على « الخصائص» فاستمدَّ منه كثيرًا مما يتعلق بأصول النحو ، وضمَّه إلى كتابه « الاقتراح » وصرّح بذلك في مقدمته بقوله: « واعلم أنّي قد استمديت في هذا الكتاب كثيرًا من كتاب الخصائص لابن جني فإنه وضعه في هذا المعنَى ، وسمّاه أصولَ النحو ، لكنَّ أكثره خارج عن هذا المعنى ، وليس مرتَّبًا ، وفيه الغثُّ والسمينُ ، والاستطرادات ، فلخصت منه جميع ما يتعلق بهذا المعنى بأوجز عبارة وأرشقها وأوضحها ، معزوًّا إليه » .

ويتردد النقلُ من الخصائص في جلّ مسائل الكتاب ، ويبدأ من أول موضوع فيه ، ويستمر إلى آخر مسألة من مسائله .

كما عكف على كتب الأنباريّ الثلاثة : « لمع الأدلة » و « الإعراب في جدل الإعراب » و « الإنصاف في مسائل الخلاف » فاستقى غالبَ ما فيها مما يتعلق بأصول النحو ، وضّمَّه إلى كتابه « الاقتراح »، وتردّد النقلُ منها في معظم موضوعات الكتاب .

وكاد يظهر « الاقتراحُ » ولا يوجد فيه نَقْل عن « لمع الأدلة » و « الإعراب في جدل الإعراب » ، فقرأ في « نزهة الألباء » أنه أضاف إلى علوم الأدب علمَيْن من وضعه ، هما : علم أصول النحو ، وعلم جدل النحو . فطلبَهما إلى أن وقف عليهما ونقلَ منهما ما رآه مفيدًا .

قال السيوطيُّ : وقد أخذت من الكتاب الأول اللبابَ ، وأدخلته معزوًّا في خلل هذا الكتاب ، وضممت الثاني في مباحث العلَّة ، وضممت إليه من كتابه « الإنصاف » في مباحث الخلاف جملةً ، ولم أنقل من كتبه حرفًا إلا مقرونًا بالعَزْو إليه.

وكان من طريقة السيوطي أنه يتصرّف في النصوص التي ينقلها ، وقلّما ينقل نصًّا نقلًا حرفيًّا ، فهو يتصرف في العبارة ، وقد يبتر قسمًا منها ، ولعل سبب ذلك اختلاف نسخ الكتاب الذي ينقل عنه مما يُلاحظ في اختلاف نسخ المخطوطات لكتابٍ واحدٍ ، ويعود السبب في ذلك إلى تخليط بعض النساخ وعدم دقتهم عند صعوبة قراءة الخط .

و كان يضمُّ عدة فصول من كتب « الأنباري » بعضها إلى بعضٍ ، ثم يختصرها، ويدرجها في كتابه في مكانها المناسب .

أكتفى لتوضيح ذلك بذكر مثالين على ذلك :

الأول : قال السيوطي في آخر (الكتاب الأول في السماع) : « تنبيه: بعد أن حررت هذا الكتاب بفروعه وجدت « ابنَ الأنباري » قال في « أصوله » : أدلة النحو ثلاثة : نقل ، وقياس ، واستصحاب حال .. » . وبعد أن أتمَّ نقل المسألة قال : « هذا حاصل ما ذكره « ابنُ الأنباريّ » في ثمانية فصول من كتابه » .

الثاني : عقد السيوطي بحثًا في (ذكر القوادح في العلة) بعنوان « تذنيب » ، وتحدَّث فيه عن « السؤال ومبناه » فلخَّص فيه ستة فصول من « الإعراب في جدل الإعراب » .

والسيوطي يعي آراء النحويين جيّدًا ، فقد سَبَرَ غورها ، واطَّلع على أسرارها ، لذا يعرضها عرضًا طيبًا ، ويناقشها على طريقة النحويين بكلِّ دقة .

وإليك المصنفات التي نهَلَ منها السيوطيُّ في كتابه « الاقتراح » مرتبةً ترتيبَ ألف باء تاء :

١ - « الإتقان » لـ « السيوطي » .

٢ - « الإعراب في جدل الإعراب » لـ « الأنباري » .

٣ - « الأصول » لـ « ابن السراج » .

٤ - « الإفصاح » لـ « الخضراوي » .

٥ - « الألفاظ والحروف » لـ « الفارابي » .

٦ - « أمالي ثعلب » = مجالس ثعلب .

٧ - « الإنصاف في مسائل الخلاف » لـ « الأنباري » .

٨ - « إيضاح علل النحو » لـ « الزجاجي » .

٩ - « البديع » لـ «محمد بن مسعود » .

١٠ - « بغية الآمل » لـ « عبد الواحد الطوَّاح » .

١١ - « التبيين » لـ « أبي البقاء » .

١٢ - « التذكرة » لـ « أبي حيان » .

١٣ - « تعاليق » ابن هشام على الألفية .

١٤ - « التعليقة » لـ « ابن النحاس » .

١٥- « تفسير ابن أبي حاتم ».

١٦- « ثمار الصناعة » لـ « الحسين بن موسى، الجَلِيس » .

١٧- « الجزولية » لـ « عيسى بن عبد العزيز » .

١٨- « الحلبيات » لـ « أبي عليّ » .

١٩- « الخصائص» لـ « ابن جني » .

٢٠- « درة الغواص » لـ «الحريري» .

٢١- « ديوان الحماسة ».

٢٢- « شرح التسهيل» لـ « أبي حيان ».

٢٣- « شرح التسهيل» لـ «ابن مالك ».

٢٤- « شرح الجُمل» لـ «ابن الضائع ».

٢٥- « شرح الشواهد» لـ «ابن هشام ».

٢٦- « شرح المفصل» لـ «الأندلسي ».

٢٧- « الصّحاح» لـ «الجوهري».

٢٨- « العين» لـ «الخليل».

٢٩- « فضائل القرآن» لـ «أبي عبيد».

٣٠- « كتاب سيبويه».

٣١- « الكشاف» لـ «الزمخشري».

٣٢- « لمع الأدلة» لـ «الأنباري».

٣٣- « المحرر في النحو» لـ «الفخر الرازي».

٣٤- « المحصول» لـ «الفخر الرازي».

٣٥- « المرتجل» لـ «ابن الخشاب ».

٣٦- « المستوفَى» لـ « علي بن مسعود».

٣٧- « المصاحف » لـ « ابن أَشْتَهْ » .

٣٨- « معجم الأدباء » لـ « ياقوت » .

٣٩- «المغني» لـ « ابن فلاح ».

٤٠- «المفصل» لـ « الزمخشري ».

٤١- «الممتع» لـ « ابن عصفور ».

٤٢- «نزهة الألباء في طبقات الأدباء» لـ «الأنباري».

ولقد استفاد السيوطيُّ من هذه المصنفات ، وأشار إلى ذلك في مكانه بكلّ أمانة.

عرض ومناقشة وتوضيح لآراء «الاقتراح»:

لم تقف همةُ السيوطيّ في التجديد والعمارة لفن أصول النحو عند حدّ تأصيل القواعد ، وتأسيس الكليّات المتضمنة لمقاصد « النحو العربيّ » بل جال في تفاصيل مباحث الكتاب أوسعَ مجال ، وتوصل باستقرائها إلى استخراج دررٍ غوالٍ لها أوثقُ صلة بموضوعات أصول النحو العربيّ وجدله باختصار مفيد .

وكتاب « الاقتراح » أجمعُ أصولًا ، وأجدَى محصولًا ، وقد استهلّه مؤلفُه بـ « مقدمة » عامّةٍ مبينًا فيها أهمَّ الكتب التي استقَى منها ، واعتمد عليها .

ثم ذكر عشر مقدمات ، وسبعة كتب .

فالمقدمات : درس فيها عشرَ مسائل أصولية ، منها :

(المسألة الأولى) : عرّف السيوطيُّ أصول النحو بقوله : « علمٌ يُبْحَثُ فيه عن أدلةِ النحو الإجمالية من حيث أدلتُه وكيفية الاستدلال بها ، وحالِ المستدلّ » .

ثم قال: « قال ابنُ الأنباري في أصوله : أدلةُ النحو ثلاثة : نقل ، وقياس ، واستصحاب حال » .

ثم قال - رادًّا على ابن الأنباري - : « فزاد الاستصحاب ، ولم يذكر الإجماع فكأنه لم يَرَ الاحتجاج به في العربية كما هو رأي قوم » .

أقول: كيف يستقيم هذا مع قول الأنباري في « لمع الأدلة » (٩٨) : « والإجماعُ حجَّةٌ قاطعة » ؟

(المسألة الثانية) : اختار السيوطيُّ في تعريف اللغة ما قاله ابنُ جنّي في الخصائص بأنها « أصواتٌ يُعَبِّرُ بها كلُّ قومٍ عن أغراضهم » .

وهو تعريف دقيق ، وبتحليله تبرز ثلاثةُ عناصر رئيسية في طبيعة اللغة :

١ - الطبيعة الصوتية للرموز اللغوية .

٢ - أن وظيفة اللغة الاجتماعية هي التعبير في إطار البيئة اللغوية .

٣ - أن اللغة تؤدي وظيفتها في مجتمع بعينه، فلكلِّ قومٍ لغتُهم .

ومن هذا التحليل تنجم الأسس المنهجية للبحث اللغوي بمناهجه المختلفة ، إذ الدراسة اللغوية تَعْرِفُ في الحقيقة قطاعين متكاملين من البحث:

الأول : دراسة البِنْية اللغوية في جوانبها الصوتية والصرفية والتركيبية والمعجمية .

الثاني: بحث ارتباط هذه البِنْية اللغوية بوظيفتها الحيوية في المجتمع [1] .

ثم ذكر السيوطيُّ الخلاف في مواضع اللغة على ثلاثة آراء :

الأول : أنها بوضع الله – تعالى – وقال : مالَ إليه ابن جني . وهذا الرأي رجَّحه السيوطيُّ .

---

(١) « المولّد في العربية » (١٥-١٦) .

الثاني : أنها اصطلاحية وضعها البشرُ . وأشار « السيوطيُّ » إلى استحسان « ابن جنّي» لهذا الرأي .

الثالث : الوقف ، أي : لا يُدرَى أهي من وضع الله أم البشر .

وأشار : السيوطيُّ إلى أن هذا الرأي اختاره ابنُ جني أخيرًا .

(المسألة الرابعة) : مناسبة الألفاظ للمعاني :

أوضع المؤلِّف لِما تَنَبَّهَ له النحاةُ من المناسبة الواضحة بين اللفظ والمعنى ، وهو من دقائق اللغة وأسرارها اللطيفة .

وقد نبّه عليه « الخليلُ » بقوله : كأنهم توهموا في صوت الجُنْدُب استطالةً ، فقالوا : « صَرَّ » ، وفي صوت البازي تقطيعًا ، فقالوا: « صرصر »[1] .

وقال « سيبويه »[2] في المصادر التي جاءت على « الفَعَلان » : إنها تأتي للاضطراب والحركة ، نحو : الغَلَيان ، والغَثَيان .

ثم ختم السيوطي هذه المسألة بقوله : وهذا البابُ واسعٌ جدًّا لا يمكن استقصاؤُه.

(المسألة السابعة) : ذكر السيوطيُّ أن الحكم النحويَّ ينقسم إلى رخصة وغيرها . والرخصة ما جاز استعمالُه لضرورة الشعر، وقد يلحق بالضرورة ما في معناها، وهو الحاجة إلى تحسين النثر بالازدواج .

---

(١) « الخصائص » (٢: ١٥٢) .

(٢) « الكتاب » (٤: ١٤) .

وذكر أن الضرورة نوعان :

١ - ضرورة حسنة ، وهي ما لا يُستهجن ، ولا تَستوحش منه النفسُ .

٢ - ضرورة مستقبحة ، وهي ما تَستوحش منه النفسُ .

وذكر أن الناس اختلفوا في حدِّ الضرورة : فقال « ابنُ مالك » : هو ما ليس للشاعر عنه مندوحة .

وقال « ابنُ عصفور » : الشعرُ نفسُه ضرورة وإن كان يمكنه الخلاصُ بعبارة أخرى .

ثم قال السيوطيُّ : وقولُ ابن عصفور أصحُّ من قول ابن مالك ؛ إذ ليس في كلام العرب ضرورةٌ إلا ويمكن تبديلُ تلك اللفظة ونظم شيء مكانها .

أقول :

١ - قوله في تقسيم الحكم النحوي إلى رخصة وغيرها هو من تأثير الفقه في النحو العربي .

٢ - قوله: « وقد يلحق بالضرورة ما في معناها ، وهو الحاجة إلى تحسين النثر بالازدواج » فيه إشارةٌ صريحةٌ إلى « الضرورة النثرية » . وأرَى أنّ الضرورة في النثر المسجوع تسايرُ الضرورة الشعرية جنبًا إلى جنبٍ [1] .

---

(١) كتبتُ في « مجلة العرب » ثلاثةَ بحوث (حول ضرائر النثر في النحو العربي) . انظر « العرب » عدد ذَوَي القعدة والحجة ١٤٠٧هـ (٣٥٩) وعدد الجُمادَيَيْن ١٤٠٨هـ (٧٧٥) وعدد رمضان وشوال ١٤٠٨هـ (١٨٤) .

قال « المبرد » : « والأمثال يُسْتَجازُ فيها ما يُسْتَجازُ في الشعر لكثرة الاستعمال لها »[1] .

وقال « ابنُ بَرِّي » (ت ٥٨٢هـ) : « اعلم أنَّ للسجع ضرورةَ الشعر ، وأنَّ له وزنًا يُضاهي ضرورةَ الوزنِ في الشعر في الزيادة ، والنقصان ، والإبدال . وغير ذلك » .

والمراد بـ « الازدواج » هنا استعمالُ كلمةٍ على خلاف الأصل، لمقارنتها لأخرَى.

و « الاقتراح » يشتمل على سبعة كتب ، وهي :

الكتاب الأوّل في السماع .

الكتاب الثاني في الإجماع .

الكتاب الثالث في القياس .

الكتاب الرابع في الاستصحاب .

الكتاب الخامس في أدلّة شتّى .

الكتاب السادس في التعارض والتراجُح .

الكتاب السابع في أحوال مستنبِط هذا العلم ومستخرجه .

الكتاب الأول في السماع :

عرَّف السيوطيُّ « السماع » بقوله: « إنه ما ثبتَ في كلام مَنْ يُوثق بفصاحته . فَشَمَلَ كلامَ الله تعالى ، وهو القرآن ، وكلامَ نبيه ﷺ ، وكلامَ العربِ قبل بعثته ، وفي زمنه وبعدَه إلى أن فسدتِ الألسنة بكثرة المولّدين ، نظمًا ونثرًا ، عن مسلم أو كافر » .

وبعد ذلك تناول الاحتجاج بالقراءات فقال : « كل ما وردَ أنه قُرئ به جاز الاحتجاجُ به في العربية ، سواء أكان متواترًا أم آحادًا أم شاذًّا » .

---

(١) « المقتضب » (٣: ٢٨٠) .

ونَقَلَ أن النحاة قد أجمعوا على جواز الاحتجاج بالقراءات الشاذة إذا لم تخالف قياسًا معروفًا ، بل ولو خالفته يُحْتَجُّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يجز القياسُ عليه ، نحو: « اسْتَحْوَذَ » .

ثم نبَّه أن قومًا من النحاة المتقدمين يَعيبون على « عاصم » و « حمزةَ » و « ابن عامر » قراءاتٍ بعيدة في العربية ، وينسبونهم إلى اللحن ، وهم مخطئون في ذلك .

ثم بيَّن سبب خطئهم بقوله : « فإنَّ قراءاتِهم ثابتةٌ بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها ، وثبوتُ ذلك دليلٌ على جوازه في العربية » .

أقول: الطعنُ في « القرآن الكريم » وقراءاته مرفوضٌ في المنهج السليم الذي يجعل القرآنَ في أعلى مصادر السماع ؛ لأنه نصٌّ عَرَفَتْه العربيةُ .

قال « سيبويه » : « القراءة لا تُخالَفُ ؛ لأنها السنَّةُ » [1] .

وقال « أبو حيان » : « فالقول بأنها لحنٌ من أقبح الخطأ المُؤَثِّمِ الذي يجر قائلَه إلى الكفر؛ إذ هو طعنٌ على ما عُلِمَ نقلُه بالتواتر من كتاب الله تعالى » [2].

ولا يكاد ينقضي عجبي من قول « الرضيِّ » (ت ٦٨٦هـ) الذي ينعته « عبد القادر البغدادي » بالمحقق : « ولا نسلِّم تواتر القراءات السبع وإن ذهبَ إليه بعضُ الأصوليين » .

وقوله : « والظاهر أن « حمزة » جوّز ذلك بناءً على مذهب الكوفيين ؛ لأنه كوفي ، ولا نسلِّم تواتر القراءاتِ السبع » [3] .

---

(١) « الكتاب » (١: ١٤٨) .

(٢) « البحر المحيط » (١: ٣٦٦) .

(٣) « شرح الكافية » (١ : ٢٩٣ ، ٣٢٠) .

ومعلوم أن جمهور المحقّقين ذهبوا إلى أن القراءات السبع متواترة .

فالسيوطيُّ في هذا البحث وَضَعَ الحقَّ في نصابه، فقد نقل ردَّ « ابنِ مالك » على مَنْ عاب على القُرَّاء قراءاتِهم بأبلغ ردّ .

ثم نقل خبرًا مرويًّا عن عثمان - رضي الله عنه - أنه قال - لما عُرِضَتْ عليه المصاحف - : « إنّ فيه لحنًا ستقيمُه العربُ بألسنتها » .

وخبرًا آخر مرويًّا عن « عروة » أنه سأل عائشة - رضي الله عنها - عن لحن القرآن ، عن قوله : ﴿ إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ ﴾ [1] ، وعن قوله : ﴿ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ [2] وعن قوله : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾ [3] . فقالت : يا ابنَ أختي : هذا عَمَلُ الكُتَّاب أخطؤوا في الكتاب .

فأفاد السيوطي بأن أثرَ « عثمان » - رضي الله عنه - ضعيفٌ للاضطراب الواقع في إسناده والانقطاع ، كما وقع في روايته تحريف [4] .

ثم ذكر روايةً أخرى بلفظ : « لما فُرِغَ من المصحف أُتِيَ به « عثمانُ » فنظر فيه فقال: أحسنتم وأجملتم ، أرى شيئا سنقيمُه بألسنتنا » .

---

(١) (طه : ٦٣) قرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي « إنَّ » بالنون المشددة و قرأ حفص وعاصم وابن كثير « إنْ » بالنون الساكنة .

(٢) (النساء : ١٦٢) .

(٣) (المائدة : ٦٩) .

(٤) انظر « الإتقان » (٢ : ٢٧٠) .

وعلَّق على هذه الرواية بقوله: « هذا الأثر لا إشكال فيه، فكأنه لما عُرِض عليه عند الفراغ من كتابته رأى فيه شيئًا على غير لسان قريش، كما وقع لهم في « التابوت » و « التابوه » فوعد بأنه سيقيمُه على لسان قريش. ثم وفَّى بذلك ».

وأما أثرُ عائشة -رضي الله عنها- فقد أحال إلى الرجوع لكتابه « الإتقان »[1].

أقول : أُجيبَ عن إنكار السيدة الجليلة بأنه حصل قبل أن يبلغها التواترُ ، وليس كلُّ صحابي كان حافظًا لرواياتِ القرآن الكريم[2] .

ثم تناول السيوطي الاحتجاج بالحديث الشريف : فقال : « وأمّا كلامُه ☺ فيُستدلُّ منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المرويّ » .

ثم علَّق على قوله المتقدم : « بأن ذلك نادر جدًّا ، وأنّ الرواية باللفظ موجودة في الأحاديث القصار على قلَّة ، معللًا لذلك بأنَّ غالب الأحاديث مرويٌّ بالمعنى ، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، وأنهم رَوَوْها بما أدّت إليه عبارتُهم ، فزادوا ونقصوا ، وقدَّموا وأخَّروا ، وأبدلوا ألفاظًا بألفاظ ؛ ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويًّا على أوجهٍ شتَّى بعباراتٍ مختلفة » .

ثم بيَّن أن « ابن مالك » أُنكِرَ عليه إثباتُه القواعدَ النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث . ثم أيَّد السيوطيُّ دعواه بما قاله « أبو حيّان » في الرد على « ابن مالك » ، وفي أن الحديث لا يحتجُّ به على إثبات القواعد النحوية لأمرين :

أحدهما : أنّ الرواة جوّزوا النقلَ بالمعنى .

---

(١) انظر (١ : ١٨٥) .

(٢) انظر « دراسات لأسلوب القرآن الكريم » (١ : ٢٥) .

ثانيهما : أنه وَقَعَ اللحنُ كثيرًا فيما رُوِيَ من الحديث ؛ لأن كثيرًا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو .

ثم نَقَلَ قولَ أبي حيان في « ابن مالك » : « والمصنِّف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر ، متعقبًا بزعمه على النحويين ، وما أمْعَنَ النظر في ذلك ، ولا صَحِبَ من له التمييز » .

ثم أكد هذه النظرة بعرضه قولَ « أبي الحسن بن الضائع » – وهو شيخ أبي حيان – في عدم الاحتجاج بالحديث ، وقولَ « أبي عبد الله الدينوري » : « النحو علمٌ يُستنبطُ بالقياس والاستقراء من كتاب الله تعالى ، وكلام فصحاء العرب ». فقصره عليهما ، ولم يذكر الحديثَ .

ثم خَتَمَ بحثه في هذه المسألة بقوله: « ومما يدلُّ لصحة ما ذهب إليه ابنُ الضائع وأبو حيّان أن ابن مالك استشهد على لغة « أكلوني البراغيث » بحديث الصحيحين : « يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار » ، وأَكْثَرَ من ذلك حتى صار يسميها لغة « يتعاقبون » ، وقد استدل به « السهيليُّ » ، ثم قال : لكنِّي أقول : إن الواو فيه علامة إضمار ؛ لأنه حديث مختصر رواه «البزار» مطوّلًا مجوّدًا ، فقال فيه: « إنَّ لله ملائكةً يتعاقبون فيكم ، ملائكةٌ بالليل وملائكة بالنهار » .

ثم نقل قولَ الأنباري في « الإنصاف » في منع « أنْ » في خبر « كاد » : « وأما حديثُ : «كاد الفقر أن يكون كفرًا» فإنه من تغييرات الرواة؛ لأنه ☺ أفصحُ من نَطَقَ بالضاد » .

وكلامُ السيوطيّ في هذا المقام مستغربٌ عندي جدًّا ، لعظَم منزلته في نفسي ، ولا يُعفيه أن قضيةَ الاستشهاد بالحديث قضيةٌ شائكة مُعْضِلة ، وعلى كل حال هو مجتهد فيما يقوله ، وله أجر المجتهد ، والكمالُ لله وحدهُ .

وسأجيبُ عن الفقرات التي ذكرها واحدة تلو الأخرى .

أقول - وبالله التوفيق - : قال : « الأحاديثُ المروية بلفظ النبي ☺ نادرة جدًّا، وإنّما يوجد في الأحاديث القصار على قلّة » .

أجيبَ عن هذا : « هذا صحيح البخاري مشتمل على سبعة آلاف حديث ومئتين وخمسة وسبعين حديثًا [٧٢٧٥] بالمكرّر على ما ذكره ابن الصلاح [١] ، والتراكيب المخالفة لظاهر الإعراب فيه لا تكاد تبلغ أربعين ، وأزال النقاب عن وجوه إشكالها « ابنُ مالك » فيما كَتَبَه على صحيح البخاري بعنوان : « شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح » بحيث لم يبق فيها إشكال ولا غرابة ولا خروج عن الظاهر أصلًا فضلًا عن ادّعاء اللحن فيها .

وهذا صحيح مسلم جملةُ أحاديثه نحو أربعة آلاف [٤٠٠٠] بإسقاط المكرّر على ما قاله النوويُّ [٢] ، ولا تكاد المسائل المخالفة للقياس الموجودة فيه تبلغ ثلاثين مع تحرير القاضي عياض لها .

---

(١) هكذا أطلق « ابن الصلاح » عدة أحاديثه ، والمراد بهذا العدد الرواية المشهورة ، وهي رواية « محمد بن يوسف الفِرَبْرِي » .

فأما رواية « حماد بن شاكر » فهي دونها بمئتي حديث . وأنقص الروايات رواية « إبراهيم بن معقل » فإنها تنقص عن رواية « الفِرَبْري » ثلاث مئة حديث . قاله « العراقي » . انظر « المقدمة » وشرحَها « التقييد » (١٥) .

(٢) انظر « تدريب الراوي » (١ : ١٠٤) .

وهذا موطأ مالك يشتمل على ثلاث مئةٍ وثلاثةٍ وخمسين حديثًا [٣٥٣] موصولةً دون ما فيها من البلاغات [١] وغيرها ، وقلّما يوجد تركيب يحتاج لتأويل .

وهذا بحرُ الأحاديث مسند أحمد ، وكذلك السننُ الأربعُ وغيرها . فالدواوين الحديثيّة لا تكاد تجد فيها تركيبًا واحدًا يُحكم عليه باللحن المحض الذي يتعيَّنُ فيه الخطأ ولا يكون له وَجْهٌ بل وجوهٌ من الصواب » [٢]

و « مسلم » يميز في « صحيحه » اختلافَ الرواة حتى في حرف المتن [٣] . وقال السيوطيّ : « إنَّ غالب الأحاديث مرويّ بالمعنى » .

أُجِيبَ عن هذا « بأن الروايةَ بالمعنى ممنوعة ، إلَّا في الضرورة ، وقد أجمع العلماء على أن الراوي إذا لم يكن عالمًا عارفًا بالألفاظ ومدلولاتها ، ومقاصدِها ، خبيرًا بما يُحيل معانيها ، بصيرًا بمقادير التفاوت بينها ، فإنه لا تجوز له الرواية بالمعنَى ، بل يتعين عليه أن يؤّدي نفسَ اللفظ الذي سمعه ، لا يخرِم منه شيئًا ، ولا يبدل لفظًا بلفظ » [٤] .

ثم الذين رووا الحديثَ النبويّ بالمعنى هم الصحابة - رضي الله عنهم - وهم أربابُ اللسانِ ، وأعلمُ الناس بمعاني الكلام ، فما الذي يضرُّنا في الاستدلال بكلامهم،

---

(١) كقول الراوي : « بلغني » ، نحو قول « مالك » : بلغني عن « أبي هريرة » أن رسول ﷺ قال : « للمملوك طعامُه وكسوتُه بالمعروف ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق » وأصحاب الحديث يسمونه « المُعْضَل » . قاله الحافظ « أبو نصر السَّجزي » . وسمّاه الحافظ « أبو بكر الخطيب » في بعض كلامه مُرْسلًا ، وذلك على مذهب مَنْ يسمِّي كلَّ ما لا يتصل مرسلًا . « المقدمة » وشرحها « التقييد » (٦٦- ٦٧) و « تدريب الراوي » (٢١٧) .

(٢) « الفيض » (١ : ٤٧٧ – ٤٧٩) .

(٣) « فتح المغيث » (٢ : ٢١٢) .

(٤) انظر « تدريب الراوي » (٢ : ٩٨) .

والاستشهاد به وهم عربٌ فصحاء ، وليس غيرهم مِمَّنْ تقدمَهم من الجاهليين بأوْلى منهم في الاستدلال بكلامهم ؟

فهل الرواية بالمعنَى - بعد هذا البيان - سببٌ مقنعٌ في عدم احتجاج النحاةِ بالحديث النبويّ في النحو العربيّ ؟

وقال السيوطيّ : « إن الأحاديث تداولتها الأعاجمُ والمولّدون قبل تدوينها ، وأنهم رَوَوْها بما أدَّت إليه عبارتُهم، فزادوا .. » .

وأُجيبَ عن هذا : « إنّ تدوينَ الحديث والأخبار ، بل وكثيرٍ من المرويَّات وقعَ في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية ، حين كان كلامُ أولئك المبدِّلين - على تقدير تبديلهم - يسوغُ الاحتجاج به ، وغايتُه يومئذٍ تبديلُ لفظٍ يصح الاحتجاج به بلفظٍ يصحُّ الاحتجاج به ، فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال ، ثم دُوِّن ذلك المبدَّل - على تقدير التبديل - ومُنِعَ من تغييره ونقلِه بالمعنى . كما قال ابن الصلاح فبقي حجةً في بابه صحيحةً ، ولا يضرُّ توهم ذلك الاحتمال السابق في شيء من استدلالهم المتأخر. والله تعالى أعلم بالصواب »[1].

ثم قال السيوطي : « ولهذا ترى الحديث الواحدَ في القصة الواحدة مرويًّا على أوجهٍ شتّى ، بعباراتٍ مختلفة » .

أقول : اختلاف روايات الحديث يحتمل أمورًا :

١ - أن يكون الراوي عبّر بلفظتين أو أكثر عن معنى واحدٍ .

---

(١) قاله « الدماميني » في « تعليق الفرائد » (٤ : ٢٤٣) ونقله « البغداديُّ » في « خزانة الأدب » (١ : ١٥) .

كما قيل في حديث الواهبة نفسَها للنبي ﷺ من الاختلاف في اللفظة الصادرة منه ﷺ فجاء في روايةٍ « زَوَّجْتُكَها » ، وفي روايةٍ : « زَوَّجْناكَها » ، وفي رواية : « أمكناكَها » ، وفي روايةٍ : « ملكتُكها » .

٢ - أن يكون الراوي أورد أوجهًا مختلفة يقصد بها بيانُ حكمين ، كما قيل في حديث « فاطمةَ بنتِ قيس » مرفوعًا : « إن في المال لَحقًّا سوَى الزكاة » [١].
وحديثها مرفوعًا : « ليس في المال حقٌّ سوى الزكاة » [٢].

قالوا : يمكن تأويل ذلك بأنها روتْ كلًّا من اللفظين عنه ﷺ . والمراد بالحق المثبتِ : المستحبُّ ، وبالمنفي: الواجبُ [٣].

٣ - اختلاف ألفاظه ﷺ محمولٌ على اختلاف المناسبات ، وعلى تعدُّد الواقعة ، وإطالتُه وقِصَرُه لحكمة تقتضيها الأحوالُ ، ومن البعيد أن يعيد ﷺ حديثَه بلفظه في كلِّ مرةٍ [٤] .

وقال للسيوطيّ : « ومِنْ ثَمَّ أُنكِرَ على ابنِ مالك إثباتُه القواعدَ النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث » .

وأُجِيبَ عن هذا : « أنَّ ابنَ مالك لم يُثْبِت قاعدةً لم تكن ، ولا حُكمًا ليس معروفًا ، وإنما يُرجِّح بالحديث النبوي بعضَ الآراء التي ضعَّفها الجمهورُ ، ويقوّي بعضَ اللغاتِ العربيةِ » [٥] .

---

(١) رواه « الترمذي » . في (كتاب الزكاة) كما في « عارضة الأحوذيّ » (٣ : ١٦٢) .

(٢)رواه « ابنُ ماجه » في (كتاب الزكاة) (١ : ٥٧٠) .

(٣)انظر « شرح المنظومة البيقونية » (١٤٠) .

(٤) انظر « شرح نخبة الفكر » (١٤٧).

(٥) من « الفيض » بتصرف (١ : ٤٥٠) .

وقال السيوطيُّ مستدِلًّا بقول « أبي حيان » : « إنه وَقَعَ اللحن كثيرًا فيما رُوِيَ من الحديث ؛ لأن كثيرًا من الرواة كانوا غيرَ عربٍ بالطبع ، ولا يعلمون لسانَ العرب بصناعة النحو » .

والجواب عن هذا :

١ - نعم وردت في بعض الأحاديث أساليبُ وتراكيبُ يمكن أن تُخَرَّجَ على لغات العرب ، ومصطلحات النحاة .

٢ - كون الكثير من الرواة غيرَ عرب مُسَلَّمٌ ، وادِّعاءُ أنهم لا يعلمون النحوَ غيرُ مسلَّم ؛ لأنه مخالف لما أطبق عليه علماءُ الحديثِ النبويّ من أن شرط المحدِّث : أن يكون عالمًا بما يحتاج إليه من العربية واللغة [1] .

ثم نقل السيوطيُّ قولَ أبي حيان في ابن مالك فقال : « والمصنِّف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقبًا بزعمه على النحويين ، وما أمعن النظرَ في ذلك ، ولا صَحِبَ من له التمييزُ » .

وأُجيبَ : هذا من تحامُل أبي حيان على ابن مالك ، فهو يزعم أن ابن مالك ليس له شيخٌ في العلوم يرجع إليه ، ولا أستاذ يُعَوِّلُ عليه . وهو زعم ظاهر البطلان [2] .

ثم قال السيوطي : « ومما يدل لصحَّة ما ذهبَ إليه ابن الضائع و أبو حيان أنَّ ابن مالك استشهد على لغة « أكلوني البراغيث » .. » .

والجواب عن ذلك :

---

(١) انظر « التبصرة والتذكرة » (٢ : ١٧٤) .

(٢) انظر شيوخَ ابن مالك في « غاية النهاية » (٢ . ١٨٠) و « نفح الطيب » (٢ : ٢٢٣) .

١ - أن استدلالَ ابن مالك برواية « يتعاقبون » على لغة « أكلوني » استدلالٌ في غير محلِّه ، ويجمل بابن مالك أن يتتبع روايات الحديث ، ويأتي بالحديث النبوي كاملًا .

ولكن هذا لا يدلّ على فساد منهج ابن مالك في الاستدلال بالحديث النبوي ، وبناءُ ابنِ مالك بناءٌ رصين ، ثابتُ الأركانِ ، لا يُهْدَمُ بهفوة واحدة .

٢ - قول « السهيليِّ » : « حديث مختصر رواه البَزَّار مطوّلًا » .

ليس جاريًا على طريقة أهل الحديث ؛ لأن طريقتهم تخريجُ الحديث من صَحيحَي البخاري و مسلم إن كان فيهما ، ولا يُعْدَلُ عنهما إلى غيرهما إلّا عند عدم وجوده فيهما . والحديثُ أخرجه « البخاريُّ » في « صحيحه » في (كتاب بَدْءِ الخلق) (٤ : ٨١) من حديث « أبي هريرة » مرفوعًا : « الملائكةُ يتعاقبون ، ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار » [١] ، ولا أدري كيف أقرَّ السيوطيُّ « السهيليَّ » على هذا وهو العالم المحدِّثُ النابه ؟!

ثم قال السيوطي : « قال ابن الأنباري في « الإنصاف » في منع « أنْ » في خبر « كاد » : وأما حديث « كاد الفقرُ أن يكون كفرًا » فإنه من تغييرات الرواة» .

وأُجيبَ : بأنّ هذا مبنيٌّ على ما أَصَّلُوه من الرواية بالمعنَى ، وهو باطل ، واقترانُ خبر « كاد » بـ « أنْ » كثيرٌ في الكلام ، وإن كان الأفصحُ والأكثرُ تجرّده منها [٢] .

ثم تناول السيوطيُّ (الاحتجاج بكلام العرب) ، وبيّن أنه يحتجُّ منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم . ونَقَلَ من كتاب « الألفاظ والحروف» أسماء القبائل

---

(١) انظر « فتح الباري » (٢: ٣٤) .

(٢) انظر « شواهد التوضيح والتصحيح » (١٥٩) .

العربية التي اعتمد عليها النحاةُ . ثم ذَكَرَ الذين لم تُؤْخَذ عنهم العربية ، مع بيان الأسباب التي حَمَلَتِ النحاةَ على عدم الأخذِ من القبائل الأخرى .

وكَأنَّ نصَّ « أبي نصر الفارابي » جَرَى عليه العملُ ، وكان الخروج عليه مدعاةً إلى النقد ، ولذلك لما عُنِيَ « ابنُ مالك » بنقل لغةِ لَخْم ، وخُزاعة وقُضاعة تعقَّبه « أبو حيان » باللوم قائلًا : « ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن » .

وأُجيبَ عن ابن مالك بأنه سار في علوم العربية سَيْرَ المجتهدين ، فلا يَرَى فيها تقليدَ أَحَدٍ .

واشترط السيوطيُّ لقبول كلام العرب أن يكون مما رواه الثقاتُ عنهم بالأسانيد المعتبرة من نثرهم ونظمهم ، كدواوين شعراء العرب العرباء ، مثلُ ديوان امرئ القيس ، والطِّرِمَّاح ، وزهير ، وجرير ، والفرزدق ، وغيرهم . وأَلْحَقَ بذلك مصنفاتِ «الشافعيِّ» .

وأنا أميل إلى الرأي القائل باعتماد مصنفات الشافعيّ باللغة ؛ لأنه قرشيٌّ ، وكلامُه في أعلَى طبقات الفصاحة والبلاغة .

قال « الجاحظ » : « نظرتُ في كُتُبَ هؤلاء النَّبَغَة الذين نَبَغُوا في العلم فلم أرَ أحسنَ تأليفًا من المُطَّلِبيّ كأنّ كلامَه ينظِم درًّا إلى درٍّ » .

وفي (الفرع الثاني) نَقَلَ السيوطيُّ قولَ « عز الدين بن عبد السلام » في أن العربيَّ الذي يُحتجُّ بقوله لا تشترط فيه العدالة ، وإنما تشترط في الراوي ، ولذلك اعتُمد في العربية على أشعار الجاهليين ، وهم كفّار .

وعَرَضَ « السيوطيُّ » لما ذُكِرَ من أنه يوجد في « كتاب سيبويه » شعرٌ مجهولُ القائلِ يبلغ عددُه خمسين بيتًا .

أقول : شاع بين النحاة الاعتقادُ بأن في « كتاب سيبويه » خمسين بيتًا فقط من الشعر لم تُنْسَب إلى شاعرٍ معيّن .

وسبب هذا الاعتقادِ قولُ « الجرميّ » : نظرتُ في كتاب سيبويه فإذا فيه ألفٌ وخمسون بيتًا ، فأمَّا الألفُ فقد عَرَفْتُ أسماء قائليها ، وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائليها [1] . ونُسب هذا القول : أيضًا لـ « أبي عثمان المازني » .

وهذا لا يتفق مع الواقع ، فقد أفاد الدكتور رمضان عبد التواب في « بحوث ومقالات في اللغة » (أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه) (٨٩-٩٣): أن جملةَ غيرِ المنسوب في كتاب سيبويه تبلغ (٣٤٢) موضعًا، منها (٤٣) موضعًا سميت فيها قبيلةُ الشاعر ، ولم يُنَصَّ على اسمه .

وقد نَسَبَ « الأعلمُ الشنتمري » في شرحه لشواهد الكتاب ، المسمى : « تحصيل عين الذهب ، من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب » (٥٧) موضعًا ، أي : أن ما يبقَى بعد ذلك غيرَ منسوب تمامًا مقدارُه (٢٤٢) موضعًا ، فبلغ جملة ما اهتديت إليه حتى الآن (١٧٦) موضعًا ، ويبقى بعد ذلك (٩٩) موضعًا لم ينسب فيها الشعر إلى قائلٍ معيّن ، بالإضافة إلى عشرة مواضع أخرى نُسب فيها الشعرُ إلى رجل من إحدى القبائل العربية .

و السيوطيُّ يذكر هذا القولَ هنا ، ويعيدُه ثانية في (الفرع التاسع) معزوًّا لقول « عبد الواحد الطوَّاح » دون مناقشةٍ ، جرى على ما شاع عند الناس دون تحقيق ، وكأنه قولٌ مُسَلَّمٌ .

---

(١) انظر « معجم الأدباء » (١٦ : ١٢٣).

طبقات الشعراء :

قسَّم علماءُ العربية الشعر إلى عصور ، والشعراء إلى طبقات أربعة :

١- الطبقة الأولى : الشعراء الجاهليون ، وهم قبل الإسلام ، كامرئ القيس والأعشى .

٢- الطبقة الثانية : الشعراء المخضرمون ، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ، كلبيد وحسان .

٣- الطبقة الثالثة : الشعراء المتقدمون – ويقال لهم : الإسلاميون – وهم الذين كانو في صدر الإسلام ، كجرير والفرزدق .

٤- الطبقة الرابعة : المولدون – ويقال لهم : المُحْدَثون – وهم من بعدهم ، كبشار بن برد ، وأبي نُواس .

وعلى أساس هذا التقسيم اتفقوا على أن الطبقتين الأوليتين يُستشهد بشعرهما إجماعًا ، وأنّ الطبقة الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها ، وأما الطبقة الرابعة فإنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً .

ثم فيما بعد قُسمت الطبقة الرابعة إلى طبقات : طبقة المولدين ، وطبقة المحدَثين ، وطبقة المتأخرين . واختُلف فيمَنْ يُسْتَشْهَدُ من الشعراء بشعرهم من هذه الطبقات . وكان السيوطي ممن يؤيد الرأي القائل بعدم الاحتجاج بشعر هذه الطبقات الأخيرة [1].

وفي (الفرع الثامن) نَقَلَ « السيوطيُّ » الإجماعَ على عدم الاحتجاج بكلام المولَّدين والمُحْدَثين في اللغة .

---

(١) مقدمة « خزانة الأدب » .

وقيَّد « الزمخشريُّ » هذا بغير أئمة اللغة ورواتها الموثوقين ، وقد استشهد في « الكشاف » بشعر أبي تمام .

أقول : صنيع « الزمخشري » ضعيفٌ ؛ لأمور :

١- الخروج على الإجماع .

٢- مدارُ صحة الكلام وفصاحته على مَنْ يتكلّم العربية بمقتضى النشأة والفطرة.

٣- ثَبَتَ وقوعُ الشعراءِ المُحْدَثين في أغلاطٍ كثيرة لا وجه لها عند النحاة .

٤- لا يجوز فتحُ هذا الباب حفاظًا على اللغة العربية من الضياع . ولا بأسَ بذكر أشعارهم على سبيل الاستئناس .

ونَقَلَ السيوطيُّ عن المرزباني وغيره قولَه : أوَّلُ المحدَثين « بشارُ بن برد » وقد احتجَّ سيبويه في كتابه ببعض شعره تقربًا إليه ؛ لأنه كان هجاه لتركه الاحتجاجَ بشعره.

أقول : دعوى احتجاج سيبويه بشعر بشار مرفوضة ؛ لأنها عير مقرونة ببرهانٍ. وبالرجوع إلى « الكتاب » لا نجد اسمَ « بشّار » فيه .

و « سيبويه » إمام العربية بلا منازع ، وهو ثِقَةٌ ضابِطٌ ثَبَتٌ [1] حجَّةٌ ، يَرْجِعُ إلى أقوال العرب المحتجّ بهم ، ولم تهزُّه أهاجي بشارٍ ولا غيره .

وأما عَجُزُ البيت الذي أورده سيبويه [2] دون نسبة ، وهو :

فما كُلُّ ذي لُبٍّ بمؤتيكَ نُصحَهُ وما كلُّ مُؤْتٍ نُصْحَهُ بلبيبِ

---

(١) في « الأساس » (ثبت ٤٢) : « وهو ثَبَتٌ من الأثبات إذا كان حجةً لثقته في روايته » .

(٢) « الكتاب » (٤ : ٤٤١) .

فهو منسوب إلى أبي الأسود [1]، وقد رواه أصحاب « بشار » له .

أقول :

١- قد يكون هذا البيت من توارد الخواطر .

٢- أو أنَّ « بشارًا » ضمَّنه شعرَه ، وهو لـ « أبي الأسود » .

وهل تظن أن « بشارًا » يرضَى من « سيبويه » أن يستشهد بشعره دون أن يذكر اسمَه ؟! هيهاتَ ، لأن أمنية « بشار » أن يرتفع إلى مرتبة مَنْ يُحْتَجُّ بهم من الشعراء ، ولا يتحقّق ذلك على وجهه إلّا إذا استشهد به وذَكَرَ اسمَه في الاستشهاد .

وفي (الفرع العاشر) يقول السيوطي : إذا قال: « حَدَّثني الثقة » فهل يُقبل ؟ قولان في علم الحديث وأصول الفقه رجَّح كلًّا مرجِّحون ، وقد وَقَعَ ذلك لـ « سيبويه » كثيرًا ، يعني به « الخليلَ » وغيرَه .

أقول : يلاحظ من صنيع السيوطيّ أنه يرجعُ في « علم أصول النحو » إلى ما قاله علماءُ الحديث ، وعلماء أصول الفقه .

فالنحوُ في أصوله تأثَّر بأصول الحديث كما تأثَّر التفسيرُ والفِقْهُ بالحديث . فالموضوعات الآتية : طُرُقُ التَّحَمُّلِ والأداءِ ، وشروطُ الرِّواية والرُّواة ، ومقاييسُ النقد والتجريح ، وأساليبُ التصنيف والتخريج ، ومعاييرُ الموازنة والترجيح ، كلُّها دخلتْ أصولَ النحو ، وشواهدَه ، وسادتْ أبحاثَ اللغة ، وارتفعت إلى أخبار الأدب ، وتَرَكَتْ في الجميع أصداءَها الشداد ، عن طريق الرواية والإسناد [2]. كما أنه تأثَّر بعلم أصول الفقه وهذا معلوم .

---

(١) « ديوان أبي الأسود » (٣٣) .

(٢) انظر « علوم الحديث ومصطلحه » (٣٢٢) .

وفي (الفرع الرابع عشر) يقول السيوطيُّ : كثيرًا ما تُرْوَى الأبياتُ على أوجهٍ مختلفةٍ ، ربما يكون الشاهد في بعضها دون بعضٍ .

وقد سُئلتُ عن ذلك قديمًا فأجبتُ باحتمال أن يكون الشاعرُ أنشدَه مرَّة هكذا ، ومرةً هكذا ..

أقول : قارِنْ بين ما قاله السيوطيُّ هنا مع ما قاله في (مبحث الاستشهاد بالحديث النبوي) عند تعدد رواياته ، قال : « إذ يحتمل أنه قال لفظًا مرادفًا لهذه الألفاظ غيرها ، فأتت الرُّواةُ بالمرادف ، ولم تأتِ بلفظه » .

ويقال له : هَلَّا أجبتَ بهذا عمَّا وردَ من الأحاديث النبوية بروايات مختلفة ؛ فإنّ الأحاديث النبوية أجدرُ بهذا الجوابِ من الأبيات الشعرية .

عَقَدَ السيوطيُّ فصلًا لخّصه من « المحصول » لـ « الرازي » مع زيادات من شروحه . ونَقَلَ تعقيبَ « الأصبهانيّ » على « الرازي » بأنَّ كونَ اللغة مأخوذةً ممن لم يبلغ عدد التواتر لا يصلُحُ أن يكون سندًا لِمَنْعِ عَدَمِ شُهْرَةِ نَقْلِ اللغات عن موضوعاتها الأصلية إلى غيرها ؛ لأنَّ عدمَ عصمتهم لا يستلزم وقوعَ النقل والتغيير ، بل يثبت به احتمالُه ، وذلك لا يقدحُ في دعوى انتفاء اللازم .

ويعلِّق السيوطيُّ على قول « الأصبهانيّ » بقوله: (والأمر كما قال) . والآن أمامنا ثلاثةُ نصوصٍ أوردها السيوطيُّ من كلام « الرازيّ » في « المحصول » وهي :

١- أما « كتاب سيبويه » فَقَدْحُ الكوفيين فيه وفي صاحبه أظهرُ من الشمس .

٢- أما كتاب « العين » فقد أطبق الجمهورُ من أهل اللغة على القدح فيه .

٣- « الأصمعي » كان منسوبًا إلى الخلاعة ، ومشهورًا بأنه كان يزيد في اللغة ما لم يكن منها .

أقول : كنت أودُّ من السيوطي ألّا يدعَ هذه النصوصَ تمرُّ دون مناقشة . ويُجاب عنها بما يأتي :

أولًا: القدحُ في « كتاب سيبويه » غيرُ ضارٍّ ولا ملتفَتٍ إليه ؛ لأن هذا الكتاب هو الأصل المرجوعُ إليه ، والمعوّلُ عليه في علمي النحو والصرف . و« لقد مات الفرّاء وتحت رأسه كتاب سيبويه »[1] .

قال الأستاذ علي النجدي ناصف : صنَّف « سيبويه » كتابه في النحو والصرف ، وهما دستور العربية ، وعيارُ التعبير بها في الإعراب والبِنْيَة جميعًا ، واللغةُ أداةُ التفاهم ، ومعرضُ العواطف ، وسِجِلُّ الثقافة ، وصلةُ الماضي بالحاضر على مرِّ القرون .

فموضوع الكتاب إذن جليلٌ ، بل من أجلِّ الموضوعات شأنًا وأكبرها خطرًا . وقد صنع له « سيبويه » في « الكتاب » أعظم ما يصنع عالم لموضوعه ، إذ آتاه حقه من التقصي والاستيعاب ، ومن الدرس والنقد ، وجهد ما أسعفه الجهد الكبير ، والعقل المستنير لتحرير المسائل ، وترتيب الموضوعات ، حتى استحقَّ كتابُه في النحو والصرف أن يكون الكتابَ ، واستحقَّ هو به أن يكون في النحويين الإمامَ .

وأحسب أن لو وزن الكتابُ بكتب النحو كافةً لرجحها وزنًا ، وأربى عليها قيمةً ، لا من الناحية التاريخية وحدَها ، ولكن من الناحية العلمية معها ، بل وقبلَها ، ففيه كلُّ ما فيها وزيادة ، من النفائس المصونة ، والكنوز المذخورة[2] ...

---

(١) « معجم الأدباء » (١٦ : ١٢٢).

(٢) راجع على سبيل المثال : باب ما يصير إذا كان علمًا في الإضافة إلخ (٣ : ٣٨٠) وباب ما يكون قبل المحلوف به عوضًا من اللفظ بالواو (٣ . ٤٩٩) .

وما كاد الكتاب يخرج للناس ، ويطَّلعُ العلماء عليه حتى فُتنوا به ، وخَلَوْا إليه ، يتدارسون مسائله ، ويستنسخون أصوله ، ويديرون البحوث عليه ، فكان بحقٍّ مبعثَ نهضة علميّة قوية ، ومثارَ جهود فكرية متصلة ، كان لها في خدمة العربية خاصة ، والثقافة الإسلامية عامّة ذكرٌ باق وأثر جليل [1] .

ثانيًا : القدحُ في كتاب « العين » لا يصح على إطلاقه ، والقدح منصبٌّ عليه من حيث الاشتقاقُ ، وصناعةُ التصريف [2] ، وذكر ذوات الواو في ذوات الياء . ونحو ذلك .

أما كون « الخليل » ذَكَرَ شيئًا من اللغة ليس له أصلٌ ، أو نَقَلَ كلامًا باطلًا فلا [3].

وعلينا ألا ننسى أن « الخليل » مبتكر في معجمه المنهج ، والطريقة ، والترتيب . فهو واضع لبنات المعجم الأُولى ، فوجودُ قصور فيه بالمقايسة مع أفضل المعاجم لا يغضُّ من قيمته ، ولا يحطُّ من قدره .

وطريقة الخليل في العين تتفق مع علمه الواسع الدقيق بالموسيقَى ، فهي تقوم على أساس الصوتِ ، وعلى ما يشبه السلَّم الموسيقي، فهو اعتمد على مخارج الحروف عندما يُنْطَقُ بها ، ونظر إلى الأوتار الصوتية ، والأصوات اللغوية ، فصعد سلّمه

---

(١) « سيبويه إمام النحاة » (١٩١) بتصرف .

(٢) انظر « المزهر » (١ : ٨٦) .

(٣) « الفيض » (١ : ٦٦٤).

صاعدًا عليه من أسفلَ حتى ينتهي إلى أعلاه ، مبتدئًا بأقصَى الحلق ، متدرجًا في الصعود حتى يصل إلى الشفة [1].

وقال السيوطي [2]: « العين أصلٌ في معناه ، وهو الذي نهج طريقةَ تأليف اللغة على الحروف ، وقديمًا اعتَنَى به العلماء ، وقَبِلَه الجهابذة ، فكان المبرد يرفع من قدره » .

ثالثًا : أمّا الطعن في الأصمعي فهو كلام مردود لا وزن له ؛ فـ « الأصمعي » صدوقٌ في الحديث ، ثقةٌ في النقل ، وكان يتَّقي أن يفسِّر الحديثَ النبويّ كما يتَّقي أن يفسر القرآن الكريم [3] .

قال الحافظ ابن حجر : قال الشافعي : ما عبَّر أحد عن العرب بأحسن من عبارة الأصمعي .

وقال يحيى بن معين عنه : لم يكن ممن يكذب ، وكان من أعلم الناس في وقته .

قال أبو أمية الطرسوسي : سمعت أحمد ويحيى يثنيان على الأصمعي في السنة [4].

قال « ابن الطيب » : ما نسبوه إليه من الزيادة يمكن حمله على القياس على ما سُمِعَ من العرب . وهذا رأي صحيح نَصَرَه جماعةٌ من النحاة والأصوليين [5].

---

(١) « مقدمة الصحاح » (٦٠) .

(٢) انظر « المزهر » (١ : ٨٩) .

(٣) انظر « نزهة الألباء » (١١٥ - ١٢٣) و « خلاصة تذهيب تهذيب الكمال » (٢ : ١٧٩) .

(٤) انظر « تهذيب التهذيب » (٦ : ٤١٥ - ٤١٧).

(٥) « الفيض» (١ : ٦٦٧) .

الكتاب الثاني ، في « الإجماع » والمراد به إجماعُ نحاة البصرة والكوفة .

ونَقَلَ السيوطيُّ عن « ابن جني » أن الإجماعَ يكون حجةً إذا لم يخالف المنصوصَ ولا المقيس على المنصوص ، وإلَّا فلا ؛ لأنه لم يرد في قرآنٍ ولا في سنة أنهم يُجمعون على الخطأ . وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة .. ولا يسمح بمخالفة الجماعة التي طال بحثُها ، وتقدَّم نظرها إلا بعد إمعان وإتقان .

الكتاب الثالث ، في « القياس » .

تناوَلَه المصنف من ثلاثة جوانب ، وهي : تعريفه ، والردُّ على مَنْ أنكره ، وأركانُه. عرَّفه الأنباريُّ « بأنه حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه » ، وهو معظم أدلة النحو ، والمعوَّل في غالب مسائله عليه .

لذلك عرّفه أبو عليّ « بأنه علم بمقاييسَ مستنبطةٍ من استقراء كلام العرب » . والارتباطُ بين النحو والقياس قويٌّ بدأ مع نشأة النحو ؛ لذا قال « الكسائيُّ » في مطلع قصيدته في وصف النحو [1] :

إنّما النحوُ قياسٌ يُتَّبَع وبه في كُلِّ أمرٍ يُنْتَفَعْ

أجمع النحاة على أن القياس من أدلة النحو المعتبرة وإنكارُه إنكارٌ للنحو . والنحوُ وُضِعَ وضعًا قياسيًّا عقليًّا ، بخلاف اللغة فإنها وضعت وضعًا نقليًّا لا عقليًّا فلا يجوز القياس فيها ، بل يقتصر على ما ورد به النقل .

وأركان القياس أربعةٌ : « أصل » وهو المقيسُ عليه ، و« فرع » وهو المقيس ، و« حكم » ، و « علة جامعة » .

---

(١) انظر « إنباه الرواة » (٢ : ٢٦٧) .

توسَّع النحاة في القياس حتى قال « المازنيُّ » : « ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب »[1].

وأَخَذَ النحاةُ كلام « المازنيِّ » بالقبول ، واستشهد السيوطيُّ في تأييد ذلك بقول ابن جني : تقول في مثال « صَمَحْمَح » من الضرب : ضَرَبْرَب ، ومن «القتل » قَتَلْتَل ، ومن « الشرب » شَرَبْرَب ، ومن« الخروج » : خَرَجْرَج ، وهو من العربية بلا شكّ ، وإن لم تنطقِ العرب بواحد من هذه الحروف .

والذي دعا النحاةَ إلى القول بذلك أنهم وجدوا العربَ الموثوقَ بعربيتهم يتوسعون في القياس فيأتون بألفاظ لم يُسبقوا إليها ، ولهذا قالوا في العجاج و رؤبة : إنهما قاسَا اللغة وتصرَّفا فيها ، وأقدمَا على ما لم يأتِ به مَنْ قبلَهما .

وقد يعتمد النحاة على القياس لإثبات صحة اللغة، فقد ذكر « ابنُ السراج » : « أن منفعة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع الرجل اللفظة فيشكّ فيها ، فإذا رأى الاشتقاق قابلًا لها أنِسَ بها ، وزال استيحاشُه منها، وهذا تثبيت اللغة بالقياس »[2].

وقبل أن أوجز ما قاله السيوطي – رحمه الله – عن العلّة أُوَضِّحُ سبب اكتشاف علماء العربية المتقدمين « علل الإعراب » بما ذكره الأستاذ « إبراهيم مصطفى » : كان العرب شديدي العناية بالإعراب ، وكان حسهم به دقيقًا يقِظًا ، يعدّونه عنوان الثقافة التامة ، والأدب الرفيع ، والخلق المهذب . قالوا : اللحن هُجْنَةٌ على الشريف. وكان الرجل منهم إذا تكلم فلحن سقط من أعينهم . وكان خالد بن صفوان يحسّن الكلام ويلحن في الإعراب .

---

(١) « المنصف شرح التصريف » (١ : ١٨٠) .

(٢) انظر « الخصائص » (١ : ٣٦٩) .

وكان العرب يرقبون ذلك من أنفسهم ، ويتعمدون الإعراب ويحرصون عليه أن يخطئوه . يروون لعبدالملك بن مروان أنه قال : « شيبني ارتقاء المنابر وتوقع اللحن » .

ويروون عن الحجاج بن يوسف – وهو ما تَعْلَمُ من الفصاحة وقوة البيان – أنه كان يسأل يحيى بن يعمر النحوي : « أتُراني ألحنُ ؟ » ويشدّد عليه أن يبين له ما يسمعه منه من لحن .

فلما وقع اللحن في القرآن كان أثرُه عليهم أشدَّ ، وكان إليهم أبغض ، فبادروا إلى إعراب القرآن وضبط كلماته بنقط يكتبونها عند آخر الكلمات تدل على حركاتها ، وكان ذلك عملَ أبي الأسود في النحو ، وعمل طبقتين من النحاة بعده ؛ يُعربون المصحف ، أي : يضبطون أواخر كلماته بالنقط ، ويرسلون المصاحف في الناس يهتدون في القراءة بها وتكون لهم إمامًا .

وقد أطالوا بذلك مراقبة أواخر الكلمات ، وربما اختلفوا فيها ، وتجادلوا عندها . وطول هذه المراقبة ودأبهم عليها هداهم إلى كشف سرّ من أسرار العربية عظيم ؛ وهو أن هذه الحركاتِ ترجع إلى عللٍ وأسبابٍ يطّرد حكمُها في الكلام ، ويمكن الرجوعُ إليها والاحتجاجُ بها .

وقد أُعجبوا بهذا الكشف إعجابًا عظيمًا فألحوا في الدرس وفي تتبع الأواخِر والكشفِ عن أسرار تبديلها ؛ وسموا ما كشفوا أول الأمر **علل الإعراب** أو **علل النحو** ، ثم لم يلبثوا أن أوجزوا فسمَّوْها **علم النحو** أو **الإعراب** . ولم يمضِ عليهم زمنٌ طويل مذ هُدوا إلى علل الإعراب ، حتى كانوا قد أحاطوا بها ودوّنوها ، وجَمَعَها سيبويه في كتابه الذي لم يزل من بعده إمامَ النحاة .

وإذا كانت فتنة النحاة بما كشفوا قد دفعتهم إلى التسابق في الكشف ، وإلى التعمق في البحث حتى أحاطوا بقواعد الإعراب في سرعة معجزة .

والناس من ورائهم كانوا قد شُغلوا بسيبويه ونَحْوِه ، وفُتِنُوا به كل الفتنة ، حتى كان الإمام أبو عثمان المازني المتوفى سنة ٢٤٧ يقول : « من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي »[١] اهـ .

ثم تناولَ السيوطيُّ « العلَّة » بالدرس ، ونَقَلَ قولَ صاحب « المستوفَى » : إذا استقريْتَ أصولَ هذه الصناعةِ علمتَ أنها في غاية الوَثاقة ... وأما ما ذهب إليه غَفَلَةُ العوام من أنَّ علل النحو تكون واهيةً ومتمحلة فبمعزل عن الحق .

يؤيد ذلك ما قاله ابن جني من حكاية الأصمعيّ عن أبي عمرو بن العلاء قال : سمعت أعرابيًّا يمانيًّا يقول: «فلان لَغُوبٌ جاءتْه كتابي فاحتقرها » قال : فقلت له : أتقول : جاءته كتابي ؟ فقال: أليس بصحيفة ؟ فحملَه على المعنى . وقد جاء ذلك كثيرًا في كلامهم[٢] .

وعَقَّبَ ابنُ جني على هذه الواقعة بقوله : « أفتُراك تريد من أبي عمرو وطبقته - وقد نظَّروا وتَدَرَّبوا وقاسُوا وتصرّفوا - أن يسمعوا أعرابيًا جافيًا غُفْلًا يعلّل هذا الموضع بهذه العلَّة ، ويحتجّ لتأنيث المذكر بما ذكَره فلا يهتاجوا هم لمثله ، ولا يسلكوا فيه طريقته ، فيقولوا : فعلوا كذا لكذا ، وصنعوا كذا لكذا ، وقد شرع لهم العربيُّ ذلك ، ووقّفهم على سَمْتِه وأَمَّه » .

ومن ذلك في الشعر ما استشهد به سيبويه من قول رجل من بني كلاب :

---

(١) « إحياء النحو » (٩ - ١١) بتصرف وانظر « أخبار النحويين البصريين » (٩٥) .

(٢) الخصائص (١ : ٢٤٩) و « الإنصاف » (٢ : ٧٦٣) .

وإنَّ كِلابًا هذه عَشْرُ أبطُنٍ وأنتَ بَرِيءٌ من قبائِلها العَشْرِ

فقال « عشرُ أبطن » ولم يقل « عشرة » لأن البطن بمعنى القبيلة .

قال « الأعلم » فالشاهد فيه تأنيث الأبطن وحذف الهاء من العدد المضاف إليها حملًا على معنى القبائل ؛ لأنه أراد بالبطن القبيلة . وقد بيّن ذلك بقوله : (من قبائلها العَشْرِ)[1].

وقد سئلت عن صحة اسم كتاب لمؤلفه الشيخ عبدالوهاب الشعراني (ت ٩٧٣هـ) وهو « الميزان الكبرى » فالميزان : مذكر ، والكبرى : مؤنث ، والنعت يتبع منعوته في التذكير والتأنيث .

فأجبت : هو من الحمل على معنى الشريعة ؛ لأن « الميزان » بمعنى الشريعة ، وموضوع الكتاب في بيان أقوال الأئمة المجتهدين في الشريعة المحمدية . والله أعلم .

ثم بحث السيوطيُّ أقسامَ العلَّة فنقل عن « الجَلِيس » أن اعتلالات النحويين صنفان :

١- علة تطَّرد على كلام العرب ، وتنساق إلى قانون لغتهم .

٢- وعلة تُظهر حكمتهم ، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم .

وهم للصنف الأوّل أكثر استعمالًا وأشدُّ تداولًا ، وهي واسعة الشعب ، إلَّا أن مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعًا ...

---

(١) انظر « الكتاب » (٣ : ٥٦٥) و « الأنصاف » (٢ : ٧٦٩) .

وبعد تعدادها أردف السيوطيُّ هذه العللَ بشرح « التاج ابن مكتوم » لها. وهذه العلل أشبهُ بتلمّس سبب للأمر الواقع .

وأما الصنف الثاني من العلل فقد بيَّنه ابن السراج في « الأصول » بقوله : اعتلالاتُ النحويين ضربان :

١- ضربٌ منها هو المؤدي إلى كلام العرب . كقولنا : كلُّ فاعلٍ مرفوعٌ ، وكلُّ مفعول منصوبٌ .

٢- وضربٌ يسمى : **علةَ العلَّة** . مثل أن يقولوا : لِمَ صار الفاعل مرفوعًا ، والمفعولُ منصوبًا ؟

وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب ، وإنما يُستخرج منه حكمتُها في الأصول التي وضعتها ، ويتبين به فضل هذه اللغة على غيرها .

وقد أنكر ابن جني علة العلة فقال : « هذا الذي سمّاه علة العلة ، إنّما هو تَجَوُّزٌ في اللفظ ، فأمّا في الحقيقة فهو شرحٌ وتفسيرٌ وتتميم للعلَّة ، ألا ترى أنه إذا قيل : فَلِمَ ارتفع الفاعل؟

قال : لإسناد الفعل إليه ، ولو شاء لابتدأ هذا فقال في جواب رفع « زيد » من قولنا : « قام زيدٌ » إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه فكان مغنيًا عن قوله : إنّما ارتفع لأنه فاعل ، حتى يُسْأَلَ فيما بعدُ عن العلَّة التي لها رُفِعَ الفاعلُ »[1] .

ثم درسَ السيوطيُّ مسائل متعلقةً بالعلل ، وختم ذلك بما ذكره « الزجاجيُّ » في « الإيضاح » من (أن علل النحو على ثلاثة أضرب) : علل تعليمية ، وعلل قياسية ، وعلل جدلية .

---

(١) « الخصائص » (١: ١٧٣) .

فأمّا **العللُ التعليمية** فهي التي يُتَوَصَّلُ بها إلى تعلُّم كلام العرب ؛ لأنّا لم نسمعْ نحن ولا غيرُنا كلَّ كلامِها منها لفظًا ، وإنما سمعنا بعضًا ، فقسنا عليه نظيرَه .

مثال ذلك : أنّا لمّا سمعنا : قام زيدٌ فهو قائمٌ و ركب فهو راكبٌ ، فعرفنا اسمَ الفاعل فقلنا : ذهب فهو ذاهبٌ و أكلَ فهو آكلٌ ...

وأمّا **العلّة القياسيّة** فأن يقال : لِمَ نُصِبَتْ « زيدًا » بـ « إنَّ » من قوله : إنَّ زيدًا قائمٌ ؟ ولِمَ وَجَبَ أن تَنْصِبَ « إنَّ » الاسم ؟

والجواب : أن تقول : لأنها وأخواتِها ضارعت الفعل المتعدِّي إلى مفعول ، فحُمِلَتْ عليه ، فأُعْمِلَتْ إعمالَه لمّا ضارعته ، فالمنصوب بها مُشَبَّهٌ بالمفعول لفظًا والمرفوع بها مشبَّه بالفاعل لفظًا ، فهي تُشْبِه من الأفعالِ ما قُدِّمَ مفعولُه على فاعله ، نحو : ضربَ أخاكَ محمدٌ . وما أشبه ذلك .

وأما **العلل الجدليّة النظرية** فكل ما يُعْتَلُّ به بعد العلل التعليمية والقياسية . مثل أن يُسْأَلَ في باب « إنَّ » : من أي جهةٍ شابهتْ هذه الحروفُ الأفعالَ ؟ وبأيِّ الأفعال شبَّهتموها ؟ أبالماضية أم المستقبلية أم الحادثة في الحال ؟ وحين شبهتُموها بالأفعال لأيِّ شيء عدلتم بها إلى ما قُدِّمَ مفعوله على فاعله نحو : ضربَ زيدًا عمروٌ ؟ وهلّا شبهتُموها بما قُدِّمَ فاعلُه على مفعوله ؛ لأنه هو الأصل، وذاك فرع ثانٍ ؟ فأيُّ علّة دعتكم إلى إلحاقها بالفرع دون الأصل ؟

إلى غير ذلك من السؤالات ، فكلُّ شيء اعتل به جوابًا عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر »[1] .

---

(١) « الإيضاح في علل النحو » (٦٤-٦٥) بتصرف .

والعلل التعليميّة عند « الزجاجيّ » هي التي أَطْلَقَ عليها النحاةُ : « العِلَل الأُوَلَ » أو « العِلّة الأُولى » .

وقد تلقَّاها النحاةُ بالقبول. وقد ألمع « ابنُ مُضاء » بقبولها بقوله : والفرق بين العلل الأُوَلِ والعلل الثواني : أن العلَل الأُوَلَ بمعرفتها تحصل لنا المعرفةُ بالنطق بكلام العرب المدرك منه بنظر ، والعللَ الثواني هي المستغنَى عنها في ذلك ولا تفيدنا إلَّا أن العرب أمةٌ حكيمة » [1] .

وأُوضِّح العلةَ التعليمية بما جاء في « القواعد النحوية » : « إن المقيس إنما يستحق حكم المقيس عليه إذا توافرت فيه صفاتٌ ومميزات تستلزم هذا الحكم . **فالفاعل** مثلًا له في الجملة وضعٌ خاصٌّ ، فإذا تحقق هذا في كلمةٍ كانت فاعلًا واستحقت الرفع. ومثل ذلك يقال في جميع خصائص النحو .

فهذه الصفاتُ أو المميزاتُ هي **العلّة** ، وإن الاهتداء إليها ليس بالأمر العسير ، فإن لـ « اللغة » أوضاعًا ومميزات تستدعي الخصائص المعروفة من أوجه الإعراب ، وإبدال الحروف ، وغير ذلك .

واستخدام « القياس » للوصول إلى الخصائص ، والأحكام النحوية ليس بالأمر العسير على هذا الأساس ، والعلّة التي بها ندرك هذه الخصائص ، أو ننقل حكمها النحويّ إلى الجزئيات ليست بالأمر الغاض . فإنّا نقول مثلًا في « جاء الحقُّ» : إن كلمة « الحقّ » دلت على مَنْ وقعَ منه الفعلُ ، وكل كلمة دلّتْ على ذلك فهي فاعل ، فكلمة « الحقّ » فاعل . فـ « العلَّة » هنا هي أن الكلمةَ دلّت على مَنْ وقع منه الفعل ، وهي التي من أجلها حكمنا بالحكم النحويّ .

---

(١) « الرد على النحاة » (١٢٨) .

ثم نقول : إن كلمة « الحق » فاعل ، وكلُّ فاعلٍ مرفوعٌ ، فالكلمة مرفوعة ، فـ « العلَّة » في رفعها أنها فاعل .

وهذا النوع من « العلَّة » هيِّنُ الخطب ، ويسمى « العلّةَ التعليميةَ » . وهي التي يتوصل بها إلى تعليم كلام العرب وخصائصه . وأساسُها محاكاة العرب فيما قالوه ، والقياسُ على كلامهم .

وأما العلل القياسيةُ فهي المسماة عند ابن السراج « علةَ العلَّةِ » التي قال عنها ابنُ جني : إنها « شرح وتفسير وتتميم للعلَّة » والمسماة عند ابن مضاء بـ « العلل الثواني » .

وابن جني اعترض على هذه التسمية ، وأنكر أن تكون للعلَّة علةٌ .

فهو من أنصار علل العربية التي يرجع سببُها إلى سهولة النطق أو ثقله . وهذا رأيٌ سليم في جملته ، فإنّ الألسنة بطبيعتها تتصرّف في الحروف ، فتُغَيِّرُ فيها وتبدّل ، وتقلب بعضها إلى بعض .

فمن لم يقتصر من النحاة على العلّه التعليمية وبَحَثَ في **علّة العلّة** فقد سلك في بحثه عن العلَّة مسلكًا أبعده عن النوع التعليميّ ، وتعمّق تعمقًا فلسفيًّا. فنشأ ضربٌ من العلَّة وهي العلَّة الجدليّة النظريَّة .

يقولون في مثل : إنّ الحقَّ واضحٌ : لماذا نُصبت كلمة « الحقّ » بـ « إنّ » ؟ والجواب : هو لمشابهتها هي وأخواتها للفعل المتعدِّي إلى مفعول ، ويكون المنصوب بها مُشَبَّهًا بالمفعول .

ثم يسوقون أسئلةً أخرى ، وهي : من أي جهة شابهتْ هذه الحروفُ الأفعالَ ؟ وبأي الأفعال شُبِّهَتْ ؟ أبالماضي أم بالمستقبل أم الحال ؟ إلى غير ذلك مما يدخل في البحث الجدليّ النظريّ .

ونجد للنحاة في هذا النوع الجدليّ من التعليل إسهابًا وتعمُّقًا هو في كثير من نواحيه أشبهُ بالبحث الفلسفيّ . فهل جالت هذه التعليلاتُ بخاطر العرب ، وقد كانوا ينطقون بالسليقة ؟ وهل هي السببُ فيما نرى في اللغة العربية من خصائص؟ »[1] .

والعلَّة الجدليّة النظرية هي المسماة عند ابن مُضاء : **العلل الثوالث** وقد أنكرها ابن مُضاء متَّبعًا بذلك ابن جني ودعا إلى إلغائها .

والحقُّ أن في النحو من أمثال العلل الثواني والثوالث كثيرًا ينبغي أن يتجرّد منه حتّى تخف مُؤْنَتُه ويسهل أخذُه ، فأمّا العلَّة الأُولى فهي التي يهتم بها العلم ، لأنها في الحقيقة قانونُ الظاهرة، أو كما قال ابنُ مضاء : « بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منه بنظر »[2] أما ما وراءها فيخرج عن نطاق العلم ؛ لأنه ليس تفكيرًا موضوعيًّا بل هو تفكير ذاتي ، وإذا كان بهذه المثابة فليس له من واقع اللغة نصيب ؛ لأن صاحبه مستغرق في تفكير عقليّ مجرّد ، وكلَّما أغرق فيه كان بعيدًا عن ميدانه .

إنّ العلَّة الأُولى كانت مقبولةً ؛ لأنها تصور الظاهرةَ التي تعرض لها وتصفها وصفًا مجرّدًا، وقد قبلنا تفسير النحاة لكسر أول الساكنين في « أخرجِ الساعةَ » باستحالة النطق بهما ساكنين ؛ لأنه تفكير موضوعي ، ورفضنا عللهم فيما لا ينصرف ، وفي إعراب ما أُعرب ، وبناء ما بُني ، لأنها لا تستند إلَّا إلى مقدمات مصنوعة ، ولا تمت إلى المادة المدروسة بصلة قريبة أو بعيدة .

---

(١) « القواعد النحوية » (٢٢٣ – ٢٢٥) .

(٢) « الرد على النحاة » (١٢٨) .

إن علينا أن يكون توجيهُنا للظاهرة هو تصويرها كما وردت ، وأن ننفض أيدينا مما وراء ذلك من البحث عن الأسباب ، فهذه لا تتناهَى ولا يتقدم بها العلم شيئًا ، بل يقولون : إن محاولة الكشف عن هذه الأسباب ليست إلا امتدادًا للتفكير الساذج البدائي »[1] .

ثم بسط السيوطيُّ القول في (ذكر مسالك العلة) ، وهي كثيرة .

وقد أولاها عنايته بالبحث والدرس ، وذكر منها ثمانية مسالك للتعرُّف على العلَّة ، وهي : الإجماع ، والنصّ ، والإيماء ، والسَّبْر والتقسيم ، والمناسبة ، والشَّبَه ، والطّرد ، وإلغاء الفارق . وقد شرح السيوطيُّ هذه المسالك .

ثم أفاض السيوطيُّ في (ذكر القوادح في العلَّة) ، وهي : النقض ، وتَخَلُّف العكس ، وعدم التأثير ، والقول بالموجَب ، وفساد الاعتبار ، وفساد الوضع ، والمنع للعلّة ، والمطالبة بتصحيح العلَّة ، والمعارضة .

ومن الملاحظ أن **كتاب القياس** أوسعُ مباحث كتاب « الاقتراح » .

الكتاب الرابع ، في « الاستصحاب » ، ويسميه الأصوليون والنحاة : « استصحاب الحال » وقد يسميه النحاة : « استصحاب الأصل » .

وعرَّفه الشيخ محمد الخضر حسين بقوله : « هو ثبوتُ أمر في الزمن الحاضر بناء على ثبوته فيما مضَى ، فالأمر الذي عُلِمَ وجودُه ثم طرأ الشكُّ في عدمه فالأصل بقاؤه ، والأمر الذي عُلِمَ عدمُه ثم عرض الشكُّ في وجوده ، فالأصل استمرارُه في حال العدم »[2] .

---

(١) « المنطق الحديث » لمحمود قاسم (٢١١) من تمهيد « الرد على النحاة » (٤٠).

(٢) « رسائل الإصلاح » (٢ : ١٣٣) .

ولقد تعرض له النحاة وتداولوه في كتبهم ، وعدُّوه من الأدلة المعتبرة .

وقد عرّفه الأنباريُّ : « بأنه إبقاء حال اللفظِ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليلِ النقل عن الأصل» .

ومَثَّلَ على ذلك بقوله: « كقولك في فعل الأمر : إنما كان مبنيًّا ؛ لأن الأصل في الأفعال البناءُ ، وإنَّما يعرب ما يعرب منها لشَبَهِ الاسم ، ولا دليل يدلّ على وجود الشبه ، فكان باقيًا على الأصل في البناء » [1] .

وقال الأنباريُّ : الاستصحاب من أضعف الأدلة ، ولهذا لا يجوز التمسكُ به ما وُجِد هناك دليلٌ ، ألا ترى أنه لا يجوز التمسكُ به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شَبَهِ الحرفِ ، أو تضمُّن معناه ، وكذلك لا يجوز التمسكُ به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مُضارَعَتِه للاسم [2] .

الكتاب الخامس، في « أدلة شتى » .

تناول فيه السيوطيّ أنواع الاستدلالات النحوية . ومنها :

الاستحسان : وهو من مصطلحات أصول الفقه ، وهو أحد الأدلة عند الحنفية. قال الأنباري : اختلفوا في الأخذ بالاستحسان .

فقال قوم : إنه غير مأخوذٍ به لما فيه من التحكّم وتركِ القياس .

وقال آخرون : إنه مأخوذٌ به . واختلفوا في معناه : فقيل : هو تركُ قياس الأصول لدليل ، وقيل : هو تخصيص العلَّة .

---

(١) « الإعراب في جدل الإعراب » (٤٦) .

(٢) « لمع الأدلة » (١٤٢) .

وأما ما حُكي عن بعضهم أن الاستحسان هو ما يستحسنه الإنسان من غير دليل ، فليس عليه تعويل [1] .

قال ابن جني : ومن الاستحسان ما يخرج تنبيهًا على أصلٍ بابِه نحو : اسْتَحْوَذَ ، وأَطْوَلْتِ الصدودَ [2] .

وقال د. تمام حسَّان : « الاستحسان : هو الاعتماد عند ترجيح حكمٍ على حكمٍ على الاتساع والتصرف دون علَّة قوية ، وبهذا المعنى يصبح للاستحسان طابعٌ شبه اعتباطيّ جعل النحاة يعدّونه في الأدلة الضعيفة . ومع ذلك يعتمدُ النحاةُ على هذا الدليل فيما خالف أصولَهم مما رُوي عن العرب . ولم تكن هناك علَّة قوية تبرر العدول به عن الأصول ، كما في تَرْكِ الأخفِّ إلى الأثقل في نحو : الفتوَى ، والشَّروَى ، والبَقْوَى . وكالخروج عن حكمٍ للتنبيه على الأصل ، نحو « اسْتَحْوَذ » . أو كالإبقاء على الحكم مع زوال علّته ، كما في عدم ردِّ الياء إلى الواو في قوله :

ولا نَسألُ الأقوامَ عقدَ المَيَائِق [3]

إذا زالت العلَّة التي دعت في لفظ « الميثاق » مفردًا إلى قلب الواو ياء .. » [4].

---

(١) « لمع الأدلة » (١٣٣-١٣٤) بتصرف .

(٢) « الخصائص » (١ ١٤٣٠) وقوله « أطْوَلت الصدود » بعض البيت :

صددتِ فأطولتِ الصدودَ وقلَّما وصالٌ على طولِ الصدودِ يدوم.

(٣) عجز بيت وصدره :

حِمًى لايُحَلُّ الدَّهْرُ إلا بإذْننا.

(٤) « الأصول » (٢١٧) .

الاستقراء : قال د . تمام حسَّان : « والمقصود به الثبوتُ بالاستقراء التامّ ، إذ يعتبر ما ثبت بالاستقراء التام دليلًا من أدلة الجدل النحويّ يرتفع به ما عداه » [1] . وبه استُدل على انحصار الكلمات الثلاث في الاسم والفعل والحرف .

الاستدلال بالباقي : قال د. تمام حسّان : « المقصود به أن تتعدد الأدلّة على الحكم فيجرى نقضُها واحدًا واحدًا إلَّا دليلًا منها يبقى ويستعصي على النقض فيصلح ليثبت به الحكم ، ويسمى **الدليل الباقي** .

مثال ذلك : أن « الأصل في الأفعال البناء » [2] ، والمضارع واحد منها ، فكان مقتضى هذا الأصل ألَّا يُعْرَبَ المضارعُ ، ولكنّ شَبَهَه بالاسم من عدَّة نواحٍ أعطاه حكم الإعراب بالرفع والنصب ، ثم بقي الجرُّ لا يجد إلى المضارع سبيلًا ، فكان هو الدليل الباقي على خضوع المضارع للأصل العام في الأفعال ، وهو كونها منسوبةً إلى البناء ، وأن الإعراب الذي يختلف عليه ليس أصلًا فيه » [3] .

الكتاب السادس : في « التعارُض والتراجُح » .

قال د. تمام : المقصود تعارضُ الأدلة ، وتعارضُ الأقيسة ، وترجيحُ أحد المتعارضين من هذا وذاك، وإذا تعارضتِ الأدلة ، أو تعارضت الأقيسة بدأ ما يسمَّى بـ«الجدل النحويّ» ، وهو حجاج بين النحاة له قواعدُه وأصولُه وآدابُه وأدلَّتُه المرتبطةُ به ، والتي لا ترتبط بالضرورة بصناعة النحو .

---

(١) « الأصول » (٢١٥) .

(٢) انظر « الإنصاف » (٥٣٤) .

(٣) « الأصول » (٢١٩) .

ولقد أورد السيوطي أدلةً أخرى ، فجعل القارئ يظن أنها تنتمي إلى قبيل السماع والاستصحاب والقياس . ولكنها في الحقيقة ليست من هذا القبيل [1].

صور التعارُض :

١ - تعارُضُ سماعين يعضد القياسُ أحدَهما دون الآخر ، فيكون ما عَضَّده القياس هو الأرجحَ .

مثال ذلك : الروايتان في قول الشاعر :

وما علينَا - إذا ما كُنْتِ جارتَنا - أنْ لا يُجاوِرَنا إلَّاكِ ديَّارُ

والرواية الأخرى :

وما علينا - إذا ما كنتِ جارتَنا - أن لا يُجاوِرَنا سِوَاكِ ديَّارُ

والقياس يعضِّد الروايةَ الثانية دون الأولى ، فالثانية أرجح [2] .

٢ - تعارُضُ قياسين يعضد أحدُهما السماعَ دون الآخر ، وفي هذه الحالة يكون الذي عضده السماعُ أرجحَ من الآخر.

مثال ذلك : اختلافُهم في وجوب إبراز الضمير بعد اسم الفاعل عند أمن اللبس (ولا خلاف إذا لم يؤمن اللبسُ) . وذلك في نحو : « زيدٌ هند ضارِبُها هو » و « هندٌ زيدٌ ضاربتُه هي » .

فقياسُ عدمِ وجوب الإبراز عند أمْنِ اللبس يعضده قولُ الشاعر :

---

(١) « الأصول » (٢١٢-٢١٤) .

(٢) « شرح ابن عقيل » (١ : ٩٠) .

قَوْمي ذُرَى المجدِ بانُوها وقد عَلِمَتْ

بكُنهِ ذلك عدنـــانٌ وقحطـــانُ [1]

فيكـون الأرجـح أنـه إذا أُمـن اللـبس لم يجـب إبـراز الضـمير وإنـما يصـبح جائزًا . وهذا رأي الكوفيين ، وهو الأصح بسبب ما يعضدُه من سماع .

٣- تعارُض قياسين أحدهما يعضده قياس آخر، والثاني لا يعضده شيءٌ ، فما عضده قياس آخر هو الأرجحُ .

مثال ذلك : اختلافُهم في رافع خبر « إنَّ » أهو « إنَّ » نفسُها أم أنَّ رفعَه بما كان له من قبل ؟

احتجّ القائلون بأنّ رافعَه « إنَّ » بالقاعدة القائلة : « ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسم النصبَ إلَّا وهو يعمل الرفع » .

ولما لم يكن للقياس الآخر ما يعزِّزه على هذا النحو كان الأول أرجحَ .

٤ - تعارُض قياس بصريّ وآخر كوفي . وفي مثل هذه الحالة جرى شبه الإجماع بين النحاة على ترجيح القياس البصريّ لما اشتُهر عن البصريين من تعلّقٍ بالقياس ، وتدقيقٍ في شروطه ، ولما عُرف عن الكوفيين من اهتمامٍ بالسماع حتى إنهم ليقيسون على الشاهد الواحد .

---

(١) البيت في « شرح ابن عقيل» (١: ٢٠٨) و « التصريح » (١ : ١٦٢) و « شرح الأشموني » (١ : ١٩٩) والتقدير على اللغة الفصحى : (بانيها هم) ، وعلى لغة أكلوني البراغيث (بانوها هم) ؛ حُذف الضمير لأمن اللبس ، فإنّ الذرَى مبنية لا بانية .

٥- تعارُض « القياس » و « الاستصحاب » .

وفي هذه الحالة يُرَجَّح القياسُ ؛ لأن « استصحاب الحال من أضعف الأدلة »[1] وعلّة ذلك أن الأصل المستصحب إنما جرده النحاة فأصبح من عملهم ، ولم يكن من عمل العربيّ صاحب السليقة الفصيحة . فإذا عارضَه السماع فالسماعُ أرجح ؛ لأنَّ ما يقوله العربيُّ أولى مما يجرده النحويّ ، وإذا عارضه القياس فالقياس أرجح ؛ لأنَّ القياس إن كان تجريدًا فهو حمل على ما قاله العربيُّ ، وهو يعرَّف بأنه : « حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه » .

الكتاب السابع : في (أحوال مستنبط هذا العلم ومستخرجه) .

ذكر فيه السيوطيُّ واضعَ علم النحو فقال : اشتُهر أنّ أولَ مَنْ وضع النحو سيدنا عليُّ بنُ أبي طالب - رضي الله عنه - لـ « أبي الأسود » ، ثم نَقَلَ ما قاله « فخرُ الدين الرازيُّ » في كتابه « المحرّر في علم النحو » بأن الروايات تطابقتْ على أنَّ أول من وضع النحو « أبو الأسود » وأنه أخذه أوّلًا عن سيدنا عليّ ، رضي الله عنه .

أقول : هذا غير بعيد ، ويمكن أن يكون « أبو الأسود » هو الذي سار في إكمال لَبِنَاتِ النحو العربي الأولَى ، فقد قال « محمد بن سلّام » : « وكان أولَ من أسسَ العربية ، وفتح بابَها وأنْهَجَ سبيلَها ، ووضع قياسَها أبو الأسودِ الدؤلي » (ت ٦٩هـ) ... فوضعَ بابَ الفاعلِ والمفعول به ، والمضافَ ، وحروفَ الرفْع والنصب والجرِّ والجزم . وكان ممن أَخَذَ عنه يحيى بنُ يَعْمَر ، وكان مأمونًا عالمًا ، وأخذ ذلك عنه أيضًا مَيْمونُ الأقْرَنِ ، وعَنْبَسَةُ الفِيل ، ونصرُ بن عاصم الليثي ، وغيرهم ...

---

(١) « الإنصاف » (١١٢) .

ثم كان من بَعْدهم عبدالله بن أبي إسحاقَ الحَضْرَميُّ ، وكانَ أوَّلَ من بَعَجَ النحوَ ، ومدَّ القياسَ والعِلَل .وكان معه أبو عمرو بن العلاء ، وبقي بعده بقاءً طويلاً . وكان ابن أبي إسحاق أشدَّ تجريدًا للقياس [1] ، وكان أبو عمرو أوسعَ علمًا بكلامِ العرب ولُغاتِها وغريبها . وكان بلالُ بن أبي بُرْدة جَمع بينهما بالبَصْرة ، وهو يومئذٍ والٍ عليها ، وكان عيسى بن عُمَر أخذ عن ابن أبي إسحاقَ ، وأخذ يونس عن أبي عمرو بن العلاء [2] .

وتمام عبارة الرازي : « واتفقوا على أنّ معاذًا الهرَّاء أولُ مَنْ وَضَعَ التصريفَ ، وكان تخرَّج بأبي الأسود ».

أقول : لا تقوم حجة على ذلك . وإليك البيان « معاذُ بنُ مسلم الهراء » أحدُ رؤوس أهل الكوفة ، أطال النظر في كتاب سيبويه وغيره حتى برع في صياغة الأبنية الاختراعية لتدريب المبتدئين ، ولهذا يسمونها **مسائل التمرين** ، وقد أكثر « معاذ » من ذكر الكلام على هذا النوع من التصريف ، وألّف في ذلك كتباً ، ولكن لم يُعْثَرْ بعدُ على شيء منها . والصحيح أنه ليس هو واضعَ علم التصريف ، كما قال السيوطي في « بغية الوعاة » و « الاقتراح » تبعًا لـ«فخر الدين الرازي » في كتابه « المحرر في النحو » ، وقد تَبِعَهُ في ذلك الشيخ خالد في « التصريح » (١ : ٤) و « الصبان » في « حاشيته على شرح الأشموني » (١ : ١٦) و « ابن الطيب » في « فيض نشر الانشراح » (١١٥٥) و « الحملاوي » في « شذا العرف » فنقلوا الخبر على سبيل القطع بصحته من غير تحرٍّ ولا تدقيق . والدليلُ على صحة ما ذهبتُ إليه : أن العلماء لم ينقلوا إلينا قاعدةً صرفية من القواعد وضعها « معاذٌ » ، مع أنه من متقدمي الكوفيين ، وأستاذ الكسائي .

---

(١) أشدّ تجريداً للقياس : أي : أشدَ معرفةً بحقائقه ، واجتهاداً في ضبطه .

(٢) « طبقات فحول الشعراء » (١٢ – ١٥) باختصار .

فكتاب سيبويه غزيرُ المادة بمسائل التصريف، وبما لا يكاد يُحْصَى من أمثلته وأبنيته [1]. وقد خلَّصها المازنيُّ (ت ٢٣٠هـ) من « الكتاب » ، ووضع فيها كتابه « التصريف » الذي يُعَدُّ أنفسَ ما أُلِّفَ في هذا الفنّ حتى عصره . وقد استفاد معاذ الهراء منه [2] .

ولا يعرف له مصنَّف في التصريف ، بل ليس له آراء تنسب إليه ذات قيمة ، وإنما كانت عنايته في مسائل التمرين، وهذا لا يعني أنه أوَّلُ واضعٍ لعلم التصريف.

وكنت أودُّ من السيوطيِّ أن يناقش هذا الرأي ويعطينا رأيَه ، ولكنه لم يفعل .

ثم ختم السيوطيُّ كتابه « الاقتراح » بنصٍّ من الخصائص كما بدأ كتابه بنصٍّ من الخصائص .

وهذا إن دلّ فإنما يدلّ على عناية السيوطيّ بهذا الكتاب الفذِّ، وهذا السفر النفيس، الذي فتح في العربية أبوابًا لم يتسنَّ فتحها في سواه ، ووضع أصولًا لم تكن في غيره .

وبعدُ فهذا عرضٌ ومناقشةٌ وتوضيحٌ لما بحثَه السيوطيُّ -رحمه الله- في كتابه « الاقتراح » الذي أجاد فيه وأفاد بما لم يُسْبَقْ إليه من حُسْنِ جمع ، وجمالِ تصنيف ، وقوة عارضة .

وكتابُه تأصيل للقواعد ، ونَمَاءٌ للأفكار التي تجمع الشتيت من هذا العلم ، وتعَمُّقٌ في البحث والتأمل .

ونخلص إلى أنَّ دارسَ النحو بأشدِّ الحاجة إلى «أصول النحو» لفائدته الكبيرة ، وهي : « التعويلُ في إثبات الحكم على الحجة والتعليل ، والارتفاعُ عن حضيض

---

(١) انظر « الكتاب » (٤: ٢٤٢ - ٤٨٥) .

(٢) انظر « المنصف » (٣: ٢٨٤) و « تصريف الأفعال » لعبد الحميد عنتر (١٠) و «المدارس النحوية » (١٥٤) .

التقليد إلى يفاع الاطِّلاع على الدليل ؛ فإن المُخْلِدَ إلى التقليد لا يعرف وجهَ الخطأ من الصواب ، ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشكِّ والارتياب »[1] .

قال أستاذنا الدكتور « محمد رفعت محمود فتح الله »[2] في كتابه « أصول النحو السماعية » : « ولسنا ننكر فضلَ علمائنا - في القديم والحديث - وقَدْرَ جهدهم ، فلهم صفحةٌ مشرقةٌ إشراقَ الشمسِ ، وقد رَصَّعُوا كتب النحو بشذور من أصوله ، كنَّا نَوَدُّ لو نظموها - بعد سَبْكِ البحث - في عِقْد علميّ . ولا ريب في نفاسَةِ هذا العلم ، وجلالةِ موضوعِه ؛ إذ يهتمُّ بالدليل مَنْ يتبين مدَى الاستدلال به ، ويوصل العلم بأحواله إلى القدرة على إثبات الأحكام النحوية للألفاظ العربية » .

ويوضِّح - رحمه الله - « أصولَ النحو » بالنسبة لـ « النحو » بقوله : « هي ميزان قواعده إذا اضطرب التقدير ، ومصباحُها إذا أظلم السبيل ، ولديها مجلسُ القضاءِ إذا اختصمتِ المذاهبُ النحويةُ ، ونَبَضَ منها عرقُ العصبية ، وإليها مرجعُ التجديد السليم ، على الأساس الصحيح إذا أراد دعاةُ التجديد في هذا العصر الذي تفشّاه الادعاء » .

---

(١) « لمع الأدلة » (٨٠) .

(٢) هو في علوم العربية فريدُ عصره ، وإمام دهره ، وهو مَنْ عَذُبَتْ مواردُ إفادته للورَّاد ، ومَنْ كانت تحقيقاتُه وتدقيقاتُه في حلبةِ الدرس كالغيث الهتون ، في كلِّ الفنون . كان رئيس قسم اللغويات في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر . تلمذتُ عليه في مرحلتي الماجستير والدكتوراه ، وأفدتُ من علمه الغزير من عام ١٣٩٣ إلى عام ١٣٩٨هـ . اختاره الله لجواره سنة ١٤٠٤هـ . تغمده الله برحمته .

معنى « الاقتراح » [1]:

في اللغة « القُرْح » بمعنى أول الشيء . قالوا : هو في قُرْح سِنِّه ، أي : في أوّلها . قال ابن الأعرابي : قلت لأعرابي : كم أتى عليك ؟ فقال : أنا في قُرْحِ الثلاثين ، أي : أوّلها . وقالوا : القُرْح : ثلاث ليالٍ من أول الشهر .

وقالوا : ماءٌ قَرَاحٌ ، أي : خالص ، لا يشوبه شيء . وورد القَريحةُ بمعنى أول ماءٍ يُستنبط من البئر حين يُحْفَرُ ، ولذلك يقال : فلانٌ جيدُ القَريحة ، يراد به استنباط العلم بجودة الطبع .

وقريحةُ الإنسان : طبيعَتُه التي جُبِلَ عليها ، وجمعها : قرائح ؛ لأنها أوّل خِلْقَتِه . وقَرِيحَةُ الشباب : أوّله ، و قريحة كلِّ شيءٍ أوّلُه ، وباكورته (وهو مجاز) .

ويقال : فلانٌ حسنُ القريحة ، إذا أجاد في ابتداع شِعْر أو خطبةٍ .

قال ابنُ الطيِّب : القريحة : قوّةٌ تُستَنْبَطُ بها المعقولاتُ ، وهو مجاز .

والاقتراحُ يدورُ في فَلَكِ ما تقدّم . يقال : اقترحتُ الجَمَل ، أي : ركبتُه قبل ان يُرْكِبَ [2] . ويقال : أنا أوّل من اقترح مودة فلان ، أي : أول من اتّخذه صديقًا . ويقال : اقترح خطبةً ، أي : ارتجلها .

---

(١) المصادر : مادة (قرح) في « مقاييس اللغة » (٥ : ٨٢) و « أساس البلاغة » (٣٦٠) و « المغرب » (٢ : ١٦٦) و « لسان العرب » (٢ : ٥٥٨) وأوائل « الفيض » (١ : ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٨) و « تاج العروس » (٢ : ٣٠٥ – ٣٠٦) .

(٢) « يُرْكِبَ » من قولهم : « أركب » أي : حان له أن يركب . وضُبِطَ في « المجمل » بفتح الكاف خطأ .

وفي الاصطلاح : الاقتراح : ارتجالُ الكلام ، واستنباطُ الشيء من غير سَماعٍ ، وابتداعُ الشيء تبتدعُه وتقترحه من ذات نفسِك من غير أن تسمعه . ومنه أُخِذَ « الاقتراح في أصول النحو وجدله » فلا جرم طابَقَ الاسمُ المسمَّى .

معنى « الجدل » [1] :

في اللغة :

ورد في اللسان : الجَدْلُ : شدّةُ الفَتْلِ ، وجَدَلْتُ الحبلَ أجْدِلُه جدلًا ، إذا شددت فَتْلَه ، وفَتَلْته فَتْلًا محكمًا . يقال : دِرْعٌ جدلاءُ ومَجْدولة : محكمةُ النسج .

و الجَدَل : اللدَدُ في الخُصومة والقدرةُ عليها ، وقد جادله مجادلة وجِدالًا [2] .

وقال الراغب : الجِدالُ : المفاوضةُ على سبيل المنازعةِ والمغالَبة . وأصلُه : من جَدَلْتُ الحَبْلَ إذا أحْكَمْتُ فَتْلَه . ومنه : الجديل ، فكأن المتَجَادِلَيْنِ يَفْتِلُ كلُّ واحدٍ الآخَرَ عن رَأْيِهِ [3] .

وقال الفيومي : الجدل : التخاصم بما يَشْغَلُ عن ظُهور الحقّ ، ووُضوحِ الصَّواب. هذا أصله . ثم اسْتُعْمِلَ على لسان حملةِ الشرعِ في مقابلةِ الأدلَّةِ لظهور أرْجَحِها [4] .

---

(١) تركتُ الحديثَ عن تعريف « أصول النحو » ، وشرحِه ، وبيان محترزاته ، وفائدتِه ، والحديثَ عن « أدلة النحو » ؛ لأن السيوطيَّ كفاني مؤونة ذلك بما ذكره في المسألة الأولى في مقدمات « الاقتراح » .

(٢) « لسان العرب » (جدل ١١ : ١٠٣، ١٠٥) .

(٣) « مفردات ألفاظ القرآن » (جدل ٨٧) .

(٤) « المصباح » (جدل ٩٣) .

في الاصطلاح :

الجدل علمٌ باحثٌ عن الطرق التي يقتدر بها على إبرام أيّ وضعٍ أُريد ، ونقض أيِّ وضع كان .

وهو من فروع علم النظر ، ومبني لعلم الخلاف ، مأخوذ من الجدل الذي هو أحد أجزاء مباحث علم المنطق .

واستمداده : من علم المناظرة ، المشهور بـ « آداب البحث » .

وموضوعه : تلك الطرق .

والغرض منه : تحصيل ملكة النقض والإبرام ، والهدم والإحكام .

وفائدته : كثيرة في الأحكام العلمية والعملية من جهة الإلزام على المخالفين ، ودفعِ شكوكهم [1] .

قال ابن خلدون : الجِدالُ : هو معرفةُ آداب المناظرة التي تجري بين أهل المذاهب الفقهية وغيرهم ، فإنَّه لما كان بابُ المناظرة في الرد والقبولِ مُتَّسِعًا ، ومن الاستدلالِ ما يكون صوابًا وما يكون خطأ احتاج إلى وَضْعِ آدابٍ وقواعد يعرف منه حال المستدلِّ والمجيبِ .

ولذلك قيل فيه : إنه معرفةٌ بالقواعد من الحدودِ والآدابِ في الاستدلال التي يُتَوَصَّلُ بها إلى حفظِ رأيٍ أو هدمه [2].

---

(١) « أبجد العلوم » (٢ : ٢٠٢) .

(٢) « مقدمة ابن خلدون » (٤٥٧) ، وانظر « مفتاح السعادة » (١ : ٣٠٤) و « كشف الظنون » (١ : ٥٧٩-٥٨٠) .

ولقد وضع « الأنباريُّ » في فنِّ جدل الإعراب تلخيصًا باسم « الإعراب في جدل الإعراب » وقال في مقدمته : « وبعدُ فإنَّ جماعةً من الأصحاب اقتضوني بعد تلخيص كتاب « الإنصاف في مسائل الخلاف » تلخيصَ كتابٍ في جدَل الإعراب مُعَرًّى عن الإسهاب ، مجرّدٍ عن الإطناب ، ليكون أولَ ما صُنِّف لهذه الصناعة في قوانين الجدل والآداب ، ليسلكوا به عند المجادلة والمحاولة والمناظرة سبيلَ الحق والصواب ، ويتأدبوا به عند المحاورة والمذاكرة عن المناكرة والمضاجرة في الخطاب فأجبتهم على وَفق طلبتهم طلبًا للثواب ، وفصلته اثني عشر فصلًا على غاية من الاختصار تقريبًا على الطلاب ، فالله ينفع به إنه كريم وهَّاب »[1] .

والفصول التي درسها « الأنباري » في « الإعراب في جدل الإعراب » هي:

الفصل الأول : في السؤال .

الفصل الثاني : في وصف السائل .

الفصل الثالث : في وصف المسؤول به .

الفصل الرابع : في وصف المسؤول منه .

الفصل الخامس : في وصف المسؤول عنه .

الفصل السادس : في الجواب .

الفصل السابع : في الاستدلال .

الفصل الثامن : في الاعتراض على الاستدلال بالنقل .

الفصل التاسع : في الاعتراض مع الاستدلال بالقياس .

الفصل العاشر : في الاعتراض على الاستدلال باستصحاب الحال .

الفصل الحادي عشر : في ترتيب الأسئلة .

---

(١) « الإعراب في جدل الإعراب » (٣٥- ٣٦) .

الفصل الثاني عشر : في ترجيح الأدلة .

وقد درس السيوطيُّ هذه الموضوعات أيضًا في كتابه « الاقتراح » ، فقد لخَّصَ في « تذنيب » الفصولَ الستةَ الأولَى ، وأفاض في الكلام على « الاستدلال » ذاكرًا أنواعه في (الكتاب الخامس) ، وبَحَثَ (الاعتراض على الاستدلال بالنقل) و(الاعتراض على الاستدلال بالقياس) في (قوادح العلة) ، وخصص (الكتابَ الرابع) للكلام على (الاعتراض على الاستدلال باستصحاب الحال) .

وقد نَقَلَ السيوطيُّ الفصل الحادي عشر من « جدل الإعراب » معزوًّا إلى « الأنباريّ » في مبحث (ترتيب الأسئلة) بتصرف .

وقد وضع (الكتابَ السادس) في (ترجيح الأدلَّة) وأفاض فيه إفاضة حسنةً . وهكذا نجد أن « الاقتراح » قد ضم بين دَفَّتَيْه جدلَ النحو إلى أصول النحو .

شروح «الاقتراح» :

لـ « الاقتراح » عدَّةُ شروح ، منها :

١ - « داعي الفلاح لمخبئات الاقتراح » لـ «محمد علي بن محمد علان بن إبراهيم البكري ، الصّدّيقي ، الشافعي» [1] المتوفى سنة ١٠٥٧هـ وهو شرحٌ ممزوج بالمتن . وفي حوزتي نسخة مصورة منه عن نسخة « مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية » برقم (٩٣٠٠) ، وتقع في (٣٨٨) صفحة وفي كل صفحة منها (٢٤) سطرًا ، وقد كُتِبَتْ بخطِ النسخ العادي .

---

(١) كما في « الأعلام » (٦ : ٢٩٣) .

٢ - « فيض نشر الانشراح من روض طيِّ الاقتراح » لمحمد بن الطيِّب الفاسي ، المتوفى سنة ١١٧٠هـ . وهو حواشٍ على « الاقتراح » يَتَتَبَّعُ فيه الشارحَ « ابنَ علان » كثيرًا ، وقد قمت بتحقيقه وشرحه معتمدًا على أربع نسخ مصورة منه وطبع بعناية دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي سنة ١٤٢١هـ .

٣ - حاشية على « الاقتراح » لشمس الدين محمد بن علي بن أحمد بن طولون (ت ٩٥٣هـ) ، ولم أطلع عليها .
ذُكِرت في « الفلك المشحون في أحوال محمد بن طولون » (٣٥) .
طبع الترقي بدمشق ، وهو من تأليفه ترجَمَ فيه نفسَه ، وفيه أسماء مؤلَّفاته [١] .

٤ - « الإصباح في شرح الاقتراح » تأليفي . طبع بدار القلم بدمشق سنة ١٤٠٩هـ، وهذه هي الطبعة الثانية لسنة ١٤٣٤هـ .

---

(١) له ترجمة في « الأعلام » (٦ : ٢٩١) .

تحقيق اسم الكتاب

تعددت تسميةُ الكتاب على أربعة أشكال :

١- جاء باسم : « الاقتراح في علم أصول النحو » في نشرتَيْ حيدر ، وإستانبول ، وخطبة « الاقتراح » .

٢- وجاء باسم : « الاقتراح في أصول النحو » في المخطوط ح ، و «هدية العارفين » (١ : ٥٣٥) .

٣- وجاء باسم : « الاقتراح في علم أصول النحو وجدله » في المخطوط س .

٤- وجاء باسم : « الاقتراح في أصول النحو وجدله » في المخطوط م ، و « كشف الظنون » (١ : ١٣٥) و « دليل مخطوطات السيوطي » (١٨٦) كما في « حسن المحاضرة » (١ : ٣٤٣) .

وينقدح لي صدقُ تسمية الكتاب بـ « الاقتراح في أصول النحو وجدله » لدليلين:

الدليل الأول : توقيفي : وهو أن السيوطيَّ ذكر اسمه بنفسه هكذا في كتابه « حسن المحاضرة » في تعداد مصنفاته ، كما ذكر اسمه هكذا في المخطوط م ، وفي « كشف الظنون » و « دليل مخطوطات السيوطي » .

الدليل الثاني : علميّ : وهو أن مدلول هذا الاسم ينطبق على المسمَّى الذي حواه كتاب الاقتراح ؛ لاشتماله على « علم أصول النحو » وعلى « جدل النحو » فالسيوطيُّ ضمَّن كتابه موضوعاتٍ من « لمع الأدلة » وهي في أصول النحو ، وموضوعات من « الإعراب في جدل الإعراب » وهي في جدل النحو .

أما ما ذكره السيوطي في خطبة الاقتراح من قوله: « وقد سميته بـ « الاقتراح في علم أصول النحو» فهي تسمية إجمالية ، كما يقال: « مغني اللبيب » والمراد « مغني اللبيب عن كتب الأعاريب » . وكما يُقال : « شرح شذور الذهب » والمراد « شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب » .

وكما يقال : ورد الحديثُ الشريف في البخاري ، والمراد « صحيح البخاري » واسمه الكامل « الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه »[1] .

وهذا مألوفٌ من صنيع العلماء ، ولا محظور فيه ما داموا اصطلحوا عليه ، ومعلوم أن كتاب الاقتراح يتّسم بالإجمال ، وهذه التسميةُ وردت من هذا القبيل . والله أعلم .

---

(١) انظر « علوم الحديث » لابن الصلاح (٢٢) و « هدي الساري مقدمة فتح الباري » (١ : ٨).

تاريخ طبع « الاقتراح »

طُبع « الاقتراح » ثلاث مرات :

١ - طُبع في « حيدر آباد » في الهند سنة ١٣١٠هـ .

٢ - طُبع في « إستانبول » في مطبعة كلية الآداب، سنة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م بتحقيق الأستاذ أحمد صبحي فرات .

٣ - طُبع في « القاهرة » في مطبعة السعادة ، سنة ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م، بتحقيق د. أحمد محمد قاسم .

أمّا طبعة «حيدر» فقد اعتُمد في نشرها على ثلاث مخطوطات .

وأمّا طبعة « إستانبول » فقد اعتمد في نشرها على ثلاث مخطوطات أيضًا .

وأمّا طبعةُ « القاهرة » فقد اعتُمد في نشرها على طبعة « حيدر » .

والطبعاتُ الثلاثُ لم تَخْلُ من خطأ ، وتصحيفٍ ، وتحريفٍ ، وسَقْطٍ ، وزيادةٍ ، ولم تسلمْ من الاضطراب في منهج التحقيق .

فعلى سبيل المثال : يوجد في طبعة « حيدر » أكثر من خمسين موضعًا فيه سقط ، ويوجد في طبعة إستانبول أكثر من عشر سقطات ، كما سقطت منه « خاتمة » للزجاجي [1] تقدر بأربعينَ سطرًا .

---

(١) انظر « الاقتراح » رقم المخطوط (٧٢) .

أما طبعة القاهرة فأخطاؤها عجيبة ؛ لأن المحقق لم يعتمد على مخطوطات الاقتراح ، لذا وقع فيها تحريف وسقط كبيران ، بالإضافة إلى أن علامات الترقيم فيها غير دقيقة ، وقد ضلَّلت مَنْ رجع إليها من المؤلفين غير المتثبتين الذين لا يجيدون قراءة النص ، فلم يفهم نص الاقتراح ، فاعتدى على السيوطي – رحمه الله – ورماه بالإساءة في الحكم والفهم جميعاً ، والسيوطي بريء من ذلك .

وقال الأستاذ سعيد الأفغاني : « مطبوعة الهند سقيمة لم تُعْنَ مع كثرة نقصها وأغلاطها بنشر فهرس للأعلام »[1] .

ولا أجد فائدةً في نقد الطبعاتِ الثلاثِ نقدًا تفصيليًّا ، متناولًا التحقيقَ والتعليقَ ما دمتُ قد قدمتُ للمكتبة الإسلامية والعربية « الاقتراحَ » محققًا ، ومشروحًا . وقد بذل الجميع طاقتهم القصوى ، والكمال لله وحده .

---

(١) مقدمة تحقيق « الإعراب في جدل الإعراب » (٧٣) .

وصف نسخ «الاقتراح» المخطوطة

نسخ « الاقتراح » متعددة ، وقد رجعت في التحقيق إلى أربع مخطوطات ، رمزت لكل منها بحرف ، وهي :

المخطوطة « س » :

هي محفوظة في « مكتبة جامعة الملك سعود » بالرياض برقم (١٣٨٢) ، فيلم (٣٨) وتقع في (١٠٩) صفحات ، وفي كلّ صفحة منها (١٩) سطرًا .

كتبت بخط النسخ العادي .

وكتب على الغلاف : « الاقتراح في علم أصول النحو وجدله للسيوطي» وكتب على حواشيها : « بلغ » أو « بلغ على أصله ».

ولم يكتب في آخرها اسم الناسخ. ولا تاريخ النسخ .

قدَّمت هذه المخطوطة وفَضَّلْتُها عند المقابلة ؛ لأنني أَنِسْتُ لها ؛ لدقتها ولمقابلتها، وأثبت على جوانب الصفحات الأرقام الدالة على صفحاتها ، وإن كنت لم اتخذها أصلًا.

المخطوطة « ح » :

هي مخطوطة في « دار الكتب الوطنية » بتونس « الأحمدية » برقم (٦٧٧٠) ، وتقع في (١٠٠) صفحة ، وفي كل صفحة منها من (٢٠ - ٢٢) سطرًا .

كُتبت على قاعدة الخط المغربي ، وكتب على الغلاف : « الاقتراح في أصول النحو » . وآخر هذه النسخة غيرُ واضح فيه اسمُ الناسخ ، وتاريخُ النسخ .

المخطوطة « م » :

هي محفوظة في « مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية » بالرياض ، برقم (٢١٥٦) ، مصورة عن « المكتبة الظاهرية » برقم (٥٨٤٨) . وتقع في (٦٠) صفحة ، وفي كل صفحة منها (٣٣) سطرًا .

كتبت بخط النسخ العادي . وكتب في أول الورقة الأولى: « كتاب الاقتراح في أصول النحو وجدله » ، وقد طمست الأسطر الأخيرة فخفي اسمُ الناسخ ، وتاريخُ النسخ .

المخطوطة « ل » :

هي محفوظة في « مكتبة برلين » برقم (٧٥/٦٨٤٤).

وتقع في (١٥٤) صفحة ، وفي كل صفحة منها من (١٣ – ١٥) سطرًا .

وهذه المخطوطة تنقص من أولها ورقةٌ تقريبًا ، ومن آخرها من قول المصنِّف : (ذكر مسالك العلة) إلى آخر الكتاب . وقد كُتبت بخط النسخ العادي .

وكُتب على الغلاف : « كتاب الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية ، تأليف العلامة ابن هشام » وهي ورقة دخيلة [1] .

---

(١) انظر « تحقيق التراث » (١٤٢) .

نماذج من مخطوطات « الاقتراح » :

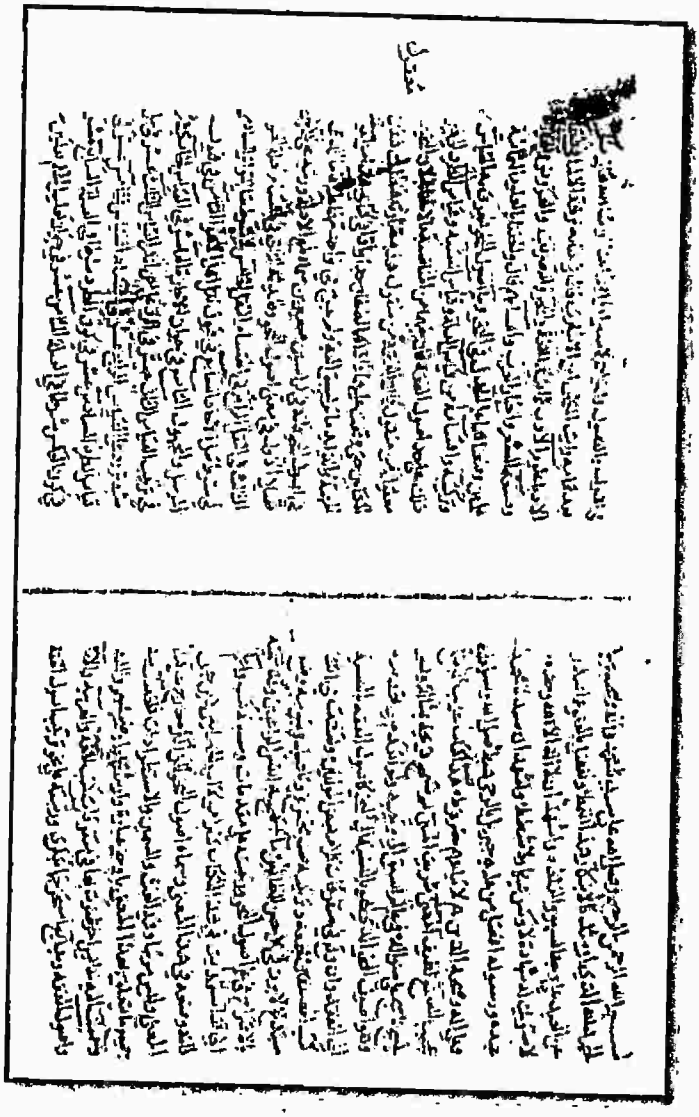

النسخة (س) نسخة مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض ، الورقة الأولى

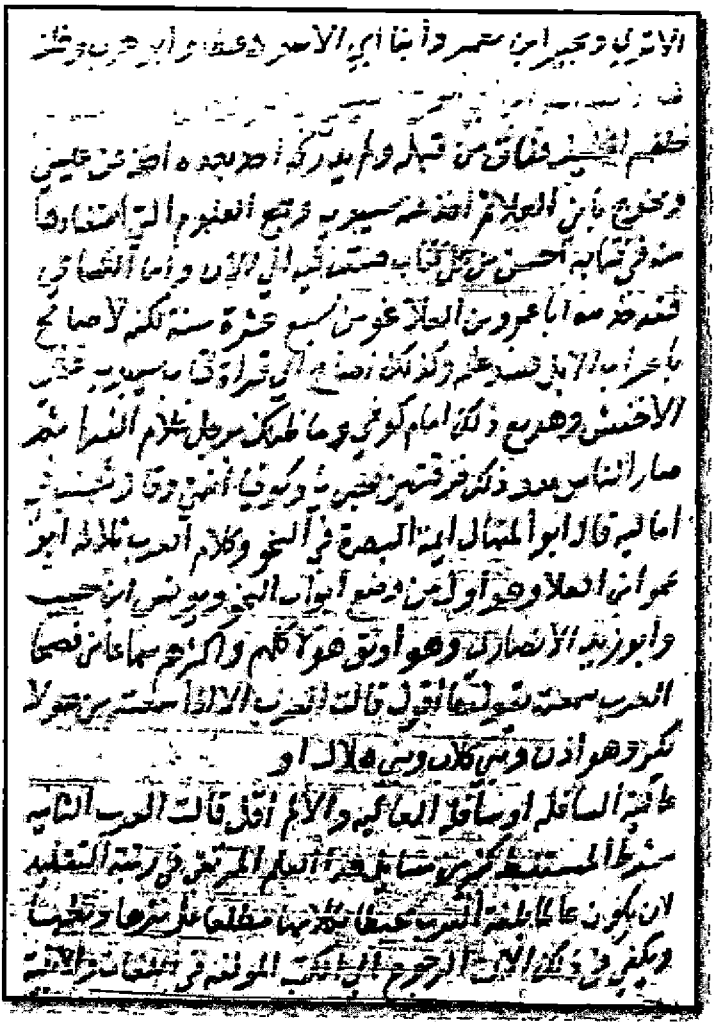

النسخة (س) نسخة مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض الورقة الأخيرة برقم (١٠٨)

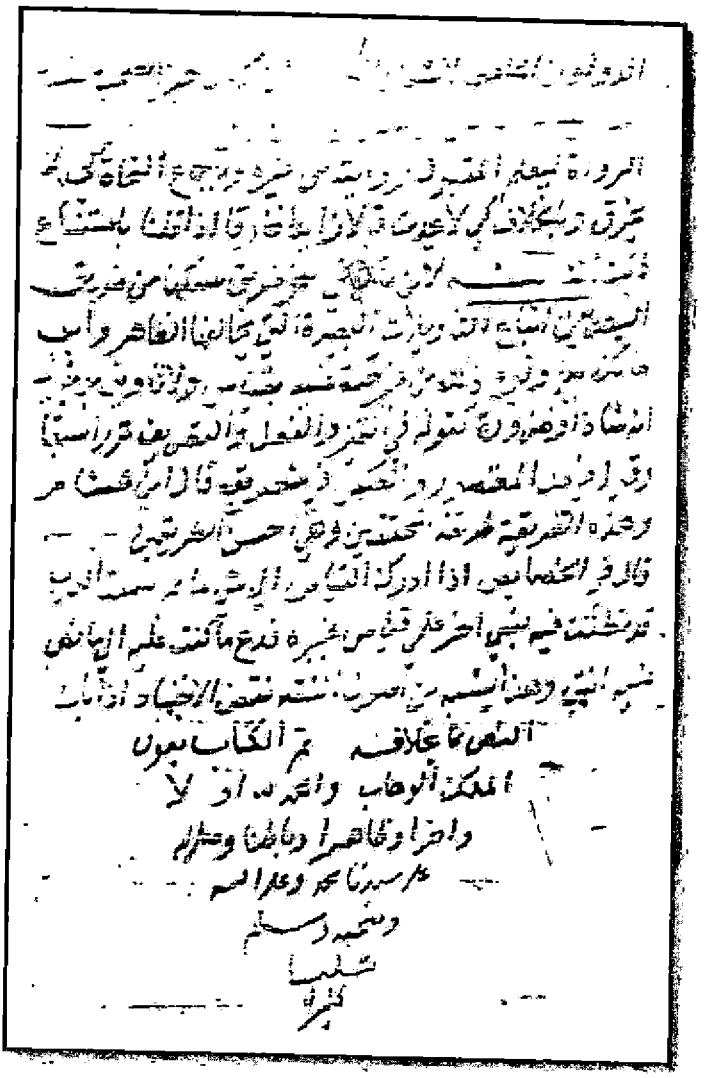

تابع الورقة الأخيرة من نسخة (س) برقم (١٠٩)

النسخة (ح) نسخة دار الكتب الوطنية بتونس، الورقة الأولى

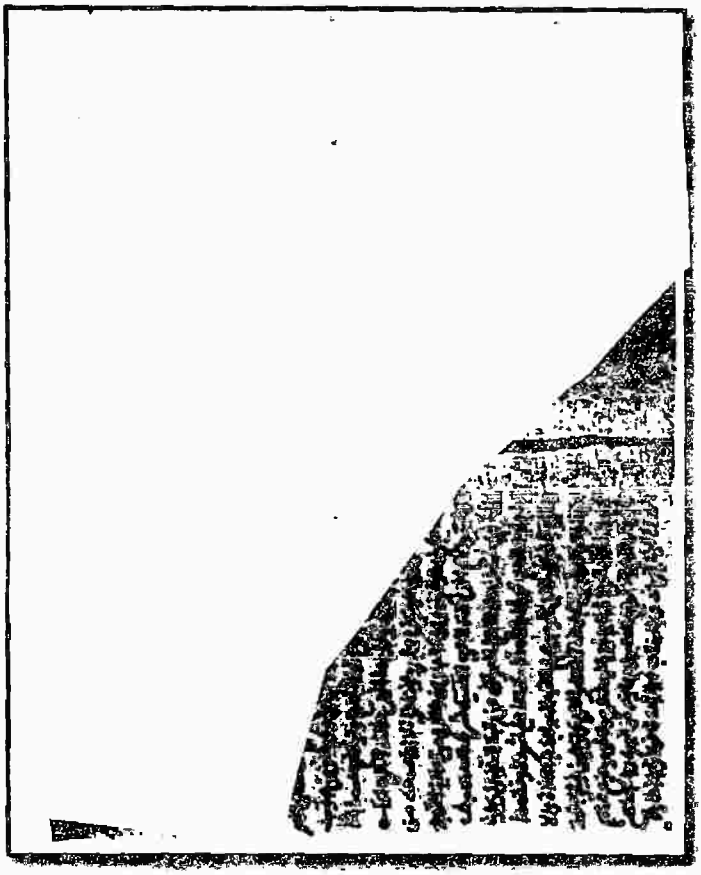

النسخة (ح) نسخة دار الكتب الوطنية بتونس، الورقة التي قبل الأخيرة

النسخة (م) نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق ، الصفحة الأولى

النسخة (م) : نسخة المكتبة الظاهريّة بدمشق ، الصفحة التي قبل الأخيرة

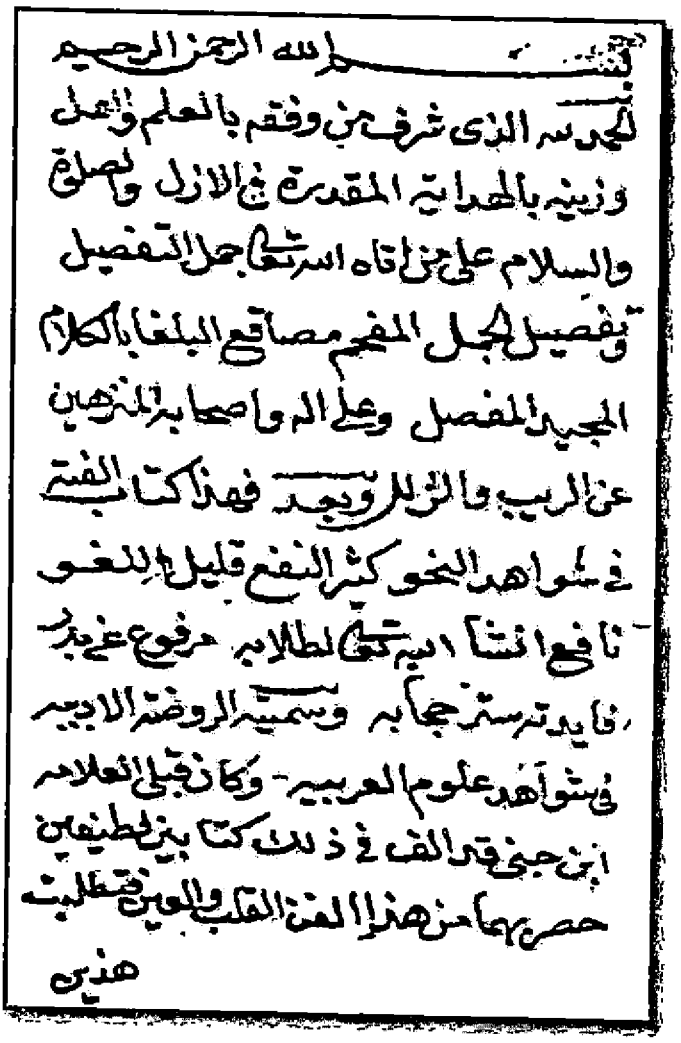
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي شرف من وفقه بالعلم والعمل
وزينه بالهداية المقدرة في الازل والصلاة
والسلام على من اتاه الله تعالى جل التفضيل
وتفضيل الجل المفهم مصاقع البلغاء الكلام
المجيد المفصل وعلى آله واصحابه المنزهين
عن الريب والزلل وبعد فهذا كتاب الفية
في شواهد النحو كثير النفع قليل اللغو
نافع انشاء الله تعالى لطلابه مرفوع عن مدرسه
فايد ترسترجابه وسميته الروضة الادبية
في شواهد علوم العربية - وكان قبلي العلامة
ابن جني قد الف في ذلك كتابين لطيفين
حصرهما من هذا المعنى القلب والعين فتطلبته
هذين

النسخة (ل) نسخة مكتبة برلين ، الورقة الأولى الدخيلة

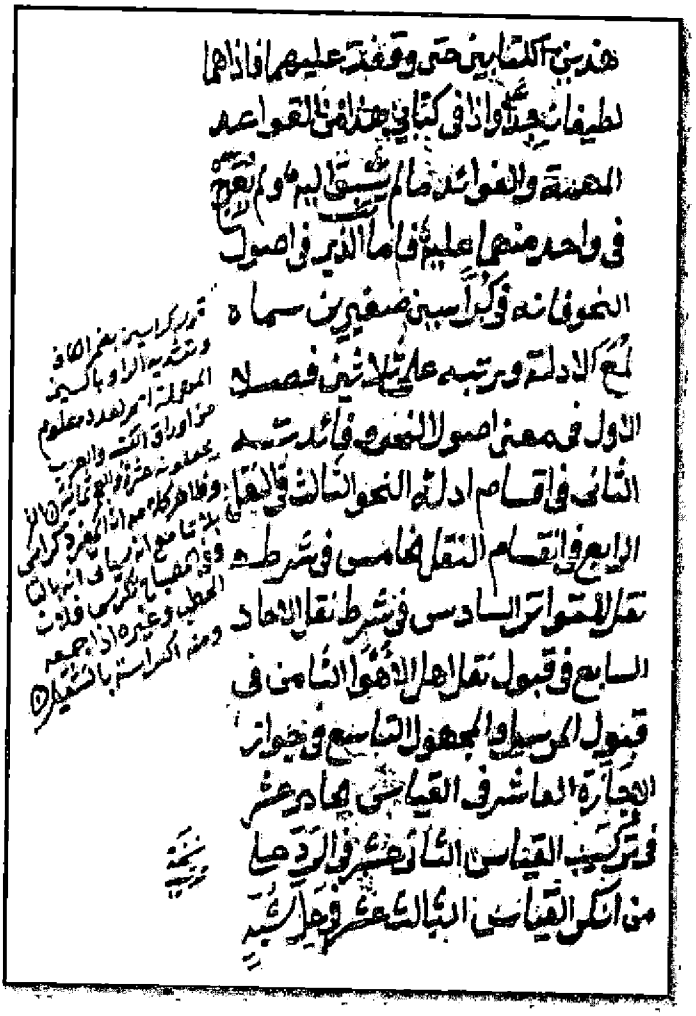

النسخة (ل) نسخة مكتبة برلين ، الورقة الأخيرة من الباقي من الاقتراح

صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق
او البراهين الواضحة و الحجج اللائحة فكلما
وقع هذا الرجل الداخل الدار على شيء منها
قال انما فعل هذا العلة كذا او لسبب كذا العلة كذا هكذا صح
سمعت له وخطرت بباله محتملة ان تكون
علة لذلك فجائز ان يكون لتكبير البانى للدار
فعل ذلك للعلة التى ذكرها هذا الذى دخل الدار
وجائز ان يكون فعله لغير تلك العلة الا ان
ما ذكره هذا الرجل محتمل ان يكون علة لذلك
فان سمعت لغير علة لما علمته من النحو
على اليقين مما ذكرته بالمعلول فليات بها وهذا
كلام مستقيم وانصاف من ثقيل وعلى هذه
المسئلة مدار علل جميع النحو هذا اخره
كلام الزجاجى ذكر مسائل العلة اولها